

Distr.: General
21 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٣٤ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقريرين التاليين المتعلقين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

(أ) التقرير المرحلي الثالث عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/66/381)؛

(ب) مبادرات مؤسسية للأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94).

٢ - والتقت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في هذين التقريرين بنائبة الأمين العام وبممثلين آخرين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية. وزودت اللجنة أيضا بقدر كبير من المعلومات الإضافية ردا على استفساراتها، وترد هذه المعلومات، عند الاقتضاء، في الفقرات أدناه.



ثانياً - مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة

٣ - يقدم التقرير المرحلي الثالث (A/66/381) للأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية العامة على علم، سنوياً، بالتقدم المحرز في ما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا).

٤ - ويقدم تقرير الأمين العام معلومات عن حالة المشروع، والأنشطة المنجزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١)، والمقترحات المتعلقة بالتوجهات المستقبلية للمشروع. ويشكل التأخير المتوقع لمدة عامين في التنفيذ الكامل لمشروع أوموجا انتكاسة كبرى، حيث من المتوقع له الآن نهاية عام ٢٠١٥ بدلاً من عام ٢٠١٣. ويطرح الأمين العام في تقريره تدابير ترمي إلى التخفيف من آثار هذا التأخير، ولا سيما التغييرات المدخلة على إدارة المشروع والرقابة عليه والأخذ بنهج مرحلي للتنفيذ. ويشير إلى أنه نظراً إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتوقف على نحو حرج على تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في الوقت المناسب، فإن المرحلة الأولى، وهي مرحلة "نظام أوموجا المؤسس"، ستشمل مهام وظيفية تدعم متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. ومن المقرر تشغيل هذه المرحلة تجريبياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ونشرها في مجموعات في جميع أنحاء المنظمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو الموعد المحدد للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المقرر نشر المرحلة الثانية، وهي مرحلة "نظام أوموجا الموسع"، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حيث ستنجز الوظائف المتبقية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية ووضع الميزانية.

٥ - وفي ما يتعلق بإدارة المشروع، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نائبة الأمين العام تتراأس اللجنة التوجيهية لأوموجا على أساس مؤقت بعد استقالة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عضوية اللجنة التوجيهية قد وسعت لتشمل رئيس ديوان الأمين العام، ومكتب الشؤون القانونية، وكذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفة مراقب. وكما أشير إليه في التقرير، فقد زادت اللجنة الإدارية أيضاً من رصدها للتقدم الذي يحرزه المشروع، ولا سيما في ما يتعلق بأوجه الترابط مع مشروع تنفيذ نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وللتخفيف من مخاطر حدوث المزيد من التأخير، يذكر الأمين العام أنه ينفذ إجراءات مبسطة للتعجيل باستقدام الموظفين ووضع خطط طوارئ لإدارة المخاطر، تحسباً لعدم إنجاز بعض الوظائف الحاسمة عند اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ (انظر أيضاً A/66/536). ويؤكد الأمين العام أن النهج المنقح يتوافق مع خيار تنفيذ "المرحلة التجريبية أولاً"، الذي أقرته الجمعية

العامّة في الفقرة ١١٣ من قرارها ٢٤٣/٦٤، وأن هذا النهج سينجز المهام الوظيفية الشاملة المتعلقة بقيادة الإصلاح الإداري والتحول التنظيمي على النحو المتوخى أصلاً. ويذكر أيضاً أن الاحتياجات الإجمالية المعتمدة من الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع لم يطرأ عليها تغيير، وقدرها ٣١٥,٨ مليون دولار.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية عند استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بأن الأمانة العامة تتوقع حدوث تأخير في تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. وأبلغت أيضاً في ذلك الوقت بأن المشروع يعمل بدون مدير منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، وكذلك بأن وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية قد استقالت من رئاسة اللجنة التوجيهية لأوموجا. وقد أعربت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عن خيبة أملها، وقدمت تعليقات أولية عن حالة المشروع (A/66/7)، الفقرات من ١٢٣ إلى ١٢٥؛ ومن ثامنا - ٧ إلى ثامنا - ١٣). وعلمت اللجنة كذلك على هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر A/66/536).

٧ - ويقدم الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره المرحلي الحالي (A/66/381) معلومات مسهبة عن العوامل التي تسبب التأخير في تنفيذ مشروع أوموجا. ويشير إلى أن عمليات شراء برمجيات تخطيط الموارد في المؤسسة؛ وتحليل العمليات الجارية من أجل التحول إلى النموذج التشغيلي في المستقبل؛ واستكمال مرحلة التصميم؛ والحصول على قبول للنظام من الجهات المسؤولة عن تسيير العمليات والمستخدمين النهائيين قد استغرقت وقتاً أكثر مما كان مقرراً في الأصل. ويفيد أيضاً بأنه تبين أن التغيرات الثقافية والمؤسسية اللازمة للانتقال إلى النموذج التشغيلي الجديد كانت أكثر تعقيداً وصعوبة مما كان متوقعاً. وتشمل الصعوبات الأخرى التي ذكرها الأمين العام عملية استقدام أعضاء فريق المشروع والخبراء المتخصصين فيه التي تستغرق وقتاً طويلاً على الرغم من تنفيذ التدابير الرامية إلى تسريع التوظيف، وكذلك تأمين خبراء استشاريين مستقلين ممن يتمتعون بالخبرات الملائمة. ويذكر أيضاً أن قلة توافر المعرفة المتخصصة بالبرمجيات الجديدة لتخطيط الموارد في المؤسسة حدّت من قدرة فريق التصميم.

٨ - وفي حين تدرك اللجنة الاستشارية التحديات التي يفرضها تعقيد المشروع وحجمه ونطاقه، فإنها ترى أن التأخير المتوقع لمدة عامين لإنجازه يدل بوضوح على وجود إخفاق في إدارة المشروع. وتعرب اللجنة عن أسفها لعدم تقديم الأمين العام للمعلومات إلى الجمعية العامة في وقت أبكر بشأن المشاكل الخطيرة التي تؤثر في تنفيذ المشروع.

وتشعر اللجنة بانزعاج واستياء بالغين من النقص الواضح في الوعي والمعرفة المسبقة في المنظمة في ما يتعلق بالوضع الفعلي للمشروع، وهو الأمر الذي يشير برأيها إلى قصور إدارة المشروع والرقابة عليه وترتيبات الإبلاغ عنه. وتشعر اللجنة أيضا بالقلق من أن رحيل مدير المشروع واستقالة رئيسة اللجنة التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشكل متزامن تركا المشروع بلا قيادة وأضعفا الهيكل الإداري في منعطف حاسم في وقت يعاني فيه المشروع من تأخير كبير.

٩ - وترى اللجنة الاستشارية، علاوة على ذلك، أن العديد من العوامل التي حددها الأمين العام كأسباب للتأخير، من قبيل طول الفترة الزمنية المطلوبة للاستقدام، يشكل مجالات معروفة للخطر والضعف كان يمكن توقعها وتفاديها من خلال التخطيط السليم للمشروع والإجراءات الإدارية العاجلة. وفي ضوء الأهمية الاستراتيجية للمشروع، والتأثير المحتمل لأي تأخير من حيث تصاعد التكاليف وكذلك في التحول المقرر إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤، تأسف اللجنة على وجه الخصوص لعدم إيلاء المزيد من الاهتمام لاستباق وقوع هذه المشاكل المتعلقة بإدارة المشروع وحلها على الفور، وكفالة عمل هياكل المشروع على نحو سليم. وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة الاستشارية أيضا على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية للمشروع في توجيه تنفيذ المشروع، ودعم مدير المشروع في تأمين الموارد اللازمة، وتيسير عملية اتخاذ القرارات والحل السريع للمشاكل. وتشير أيضا إلى أن تكوين اللجنة التوجيهية وعضويتها كانا يرميان على وجه التحديد إلى كفالة تمثيل أصحاب المصلحة الرئيسيين على مستوى كاف من السلطة لاتخاذ القرارات ذات الصلة. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية تشعر بخيبة أمل من أنه على الرغم من تمثيل كبار المديرين في اللجنة التوجيهية لأوموجا، فإن المشروع ما زال يواجه صعوبات في مجالات مثل استقدام الموظفين، والسماح بعمل الخبراء المتخصصين، وفي الحصول على قبول للنظام من المستخدمين والجهات المسؤولة عن تسيير العمليات.

١٠ - وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن تحليل الأمين العام للعوامل المسببة للتأخير ليس كاملا. وهي ترى أنه كان ينبغي له أيضا أن يراجع تأثير عوامل من قبيل مدى كفاية وفعالية إدارة المشروع، وهياكل اتخاذ القرارات وإدارة المخاطر، وكذلك مستوى التعاون والتنسيق في جميع أنحاء الأمانة العامة. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لا يحاول أن يحمّل أحدا مسؤولية اتخاذ إجراء، أو عدمه، مما أدى إلى حدوث التأخير، أو أن يضع أحدا موضع المساءلة عن هذه الحالة.

١١ - إلا أن اللجنة الاستشارية تدرك الجهود المبذولة لمعالجة التأخير والخطط الموضوعية لتسريع العملية، بما في ذلك وضع نهج منقح للتنفيذ والجهود الرامية إلى تعزيز تكوين اللجنة التوجيهية للمشروع وقيادتها ودورها، وكذلك تعزيز آليات الرقابة. وتعتقد اللجنة أنه يجب في هذه المرحلة توجيه جميع الجهود نحو كفالة أن يعود المشروع بقوة إلى مساره الصحيح، بحيث يكتمل ملاك الفريق وتنجز جميع الأنشطة وفقا للخطة الموضوعية. ومن الضروري أيضا أن تثق الدول الأعضاء بأن استثماراتها مصانة، وأن تقدم لها ضمانات بأن ينجز المشروع وفقا للجدول الزمني المنقح وضمن الميزانية المعتمدة. وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أنه حتى تكون هذه الضمانات ذات مصداقية، لا بد من إقامة الدليل على أن الدروس المستفادة تحلل بالكامل وتطبق على نحو فعال من أجل كفالة عدم تكرار نفس الأخطاء. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض داخلي شامل للعوامل التي تسهم في تأخير إنجاز المشروع، وتعديل الضوابط التشغيلية وفقا لذلك، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في سياق التقرير المرحلي المقبل.

١٢ - وفي ما يتعلق بالنهج المنقح للتنفيذ، فإن اللجنة وإن كانت تقبل بتركيز الأمين العام على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المرحلة الأولى، فهي تؤكد مجددا أن نظام أوموجا هو عامل تمكين رئيسي تركز إليه خطة المنظمة لإصلاح الإدارة. وتؤكد أن هناك ما يبرر جزئيا الاستثمار الكبير الذي قامت به الدول الأعضاء على أساس التحسينات والإصلاحات الإدارية التي من شأن نظام أوموجا أن يمكن من إجرائها، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، وتعزيز إطار الرقابة الداخلية، وتحسين الأداء والمساءلة، وكذلك ما سيتيح النظام من تعزيز للكفاءة والفعالية في إدارة البرامج. وتؤكد اللجنة من جديد أن هذه التحسينات تظل من الأهداف التنظيمية الأساسية التي يجب تحقيقها في حدود الميزانية المعتمدة للمشروع (انظر أيضا A/66/7، الفقرة ١٢٥).

١٣ - وتدرك اللجنة الاستشارية التحديات التي تواجه المنظمة وهي تشرع في التنفيذ المتزامن لعدة مبادرات رئيسية خلال فترة قصيرة من الزمن، بما في ذلك نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو ما يستلزم إجراء تغييرات كبيرة في أساليب العمل وما سيؤثر في أعداد كبيرة من الموظفين في جميع مراكز عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتؤكد أن ثمة حاجة إلى التعاون والتنسيق الوثيقين على جميع مستويات الأمانة العامة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية وكفالة تحقيق نتائج ناجحة.

١٤ - وبالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بترتيبات الإدارة والنهج المنقح للتنفيذ، يقدم تقرير الأمين العام معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بمرحلة تصميم طرائق تسيير العمليات وإعادة هندستها؛ وتحليل وجرد النظم القائمة التي يتعين الاستعاضة عنها بنظام أو موجا أو ربطها به؛ وتحليل الاحتياجات من حيث إجراء تعديلات حسب الطلب على برمجيات تخطيط الموارد في المؤسسة وتركيب وصلات لها؛ والأنشطة التقنية اللازمة لتنفيذ الهياكل الأساسية لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ وإدارة التغيير؛ وتحقيق فوائد النظام. ويوفر أيضا معلومات عن التعاون الذي بدأ مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، وعن الفرص المتاحة لتحقيق فوائد إضافية من خلال نموذج بديل لتقديم الخدمات.

ألف - الإدارة والمساءلة

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في الوقت الذي كانت تنظر فيه في التقرير المرحلي الثالث، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت وظيفة مدير مشروع أوموجا لا تزال شاغرة. غير أن اللجنة أبلغت بأنه من المتوقع استقدام المدير بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وترى اللجنة الاستشارية أن وظيفة مدير أوموجا بالغة الأهمية لكفالة توجيه المشروع وتخطيطه وإدارته اليومية على نحو فعال، ولا سيما عندما تحدث تغييرات كبيرة وتتخذ قرارات مهمة بشأن توجه المشروع. ولذلك فإنها تحث الأمين العام على كفالة استقدام مدير المشروع الجديد دون مزيد من التأخير.

١٦ - ويصف الأمين العام، في الفقرات من ١١ إلى ١٥ من تقريره، التغييرات التي أدخلت على هيكل إدارة مشروع أوموجا في أعقاب استقالة وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية بصفتها رئيسة للجنة التوجيهية لأوموجا (انظر الفقرة ٥ أعلاه). ويظهر الرسم البياني في المرفق الأول للتقرير النموذج الإداري المعدل للمشروع. وتضمنت التعديلات الرئيسية التي أدخلت ما يلي:

(أ) تتولى نائبة الأمين العام رئاسة اللجنة التوجيهية بالنيابة، وقد وسعت عضويتها لتشمل رئيس ديوان الأمين العام؛

(ب) يشارك مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في اللجنة التوجيهية بصفة مراقب؛

(ج) عززت لجنة الإدارة عملية رصدتها لما أحرزه المشروع من تقدم، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الترابط مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(د) سيتولى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات توجيه إدارة المشروع بالنيابة عن اللجنة التوجيهية؛

(هـ) سيحل فريق استشاري لأصحاب الأعمال تدريجياً محل الفريق الاستشاري لأصحاب العمليات، مع انتقال المشروع من مرحلة التصميم إلى مرحلتى البناء والتنفيذ؛

(و) أنشئ مجلس استشاري للتغيير بهدف رصد التغيرات التي ستطرأ على المشروع ومراقبتها وتوثيقها.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الرسم البياني الوارد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام، أن مدير المشروع أصبح الآن مسؤولاً أمام كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات فحسب. وفي إطار النموذج الإداري السابق الذي استُكمل مؤخراً وظهر في المرفق الثالث للتقرير المرحلي الثاني (A/65/389)، أصبح لمدير المشروع رئيسان مباشران هما: رئيس اللجنة التوجيهية للمشروع المعني بالعمليات، وكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات المعني بالإدارة اليومية للمشروع والمسائل التكنولوجية.

١٨ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن المدة الزمنية المتوقعة للترتيبات الإدارية المؤقتة وعما إذا كان الأمين العام يعتزم تقديم اقتراح في هذا الصدد لتتظرف فيه الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة بأنه ما إن يتولى المدير الجديد أعماله، سيتخذ الأمين العام قراراً بشأن الهيكل الإداري للمشروع بالتشاور الوثيق مع أعضاء اللجنة التوجيهية لأوموجا ولجنة الإدارة. وستتاح معلومات مستكملة بشأن الهيكل الإداري للمشروع في التقرير المرحلي السنوي المقبل.

١٩ - ويبين الأمين العام في تقريره أن الهيكل الإداري لأوموجا سيكفل المساءلة التامة وحدوداً واضحة للمسؤولية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضاً أن نظام أوموجا لا يزال مشروع عمل تقتضيه متطلبات سير العمل ويخضع جميع أعضاء اللجنة التوجيهية للمساءلة بشأنه بصورة جماعية. وفي حين تقدر اللجنة التدابير المؤقتة التي تم وضعها لتحسين رصد المشروع ومراقبته (A/66/381، الفقرات ١١-١٥)، فهي تعتقد بأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز ثقافة المساءلة والالتزام إزاء هذا المشروع. وعلمت اللجنة الاستشارية من نائبة الأمين العام أن اللجنة التوجيهية تلتزم التزاماً تاماً بإعادة وضع أوموجا على المسار المؤدي إلى النجاح، وأن أعضاءها على استعداد لأن يتخذوا تدابير استثنائية لدعم المشروع في إطار مجالات مسؤولياتهم. وترحب اللجنة الاستشارية بالالتزام الذي قطعه لجنة أوموجا التوجيهية إزاء المشروع، وتتوقع أن يضطلع أعضاء اللجنة بمسؤولياتهم كاملة تحت قيادة نائبة الأمين العام (انظر أيضاً الفقرة ٥ أعلاه). وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يضع هيكلاً إدارياً دائماً للمشروع باعتباره مسألة ذات أولوية

في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من دورة الجمعية العامة السادسة والستين المستأنفة، وأن يشمل ذلك معلومات عن المسؤوليات التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة المشروع والآليات اللازمة لضمان المساءلة الفعالة.

باء - النهج المنقح للتنفيذ وجدوله الزمني وحالته الراهنة

٢٠ - حسبما أشير إليه في الفقرة ٤ أعلاه، تم تنقيح نهج أوموجا للتنفيذ للتخفيف من آثار التأخير وتسريع التقدم المحرز، مع إعطاء الأولوية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٤. وفي إطار هذا النهج المنقح، من المتوقع أن ينفذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة على مرحلتين - مرحلة "نظام أوموجا المؤسس" ومرحلة "نظام أوموجا الموسع". وترد تفاصيل عن مهام ونطاق كل مرحلة في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٧ من تقرير الأمين العام. كما يرد إطار زمني تفصيلي للخطة التنفيذية المنقحة في المرفق الثاني لهذا التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٣١٧ من عمليات تصريف الأعمال قد وضعت حتى الآن لتعكس احتياجات المنظمة، وسيقدم منها ما مجموعه ١١٩ عملية ضمن إطار مرحلة "نظام أوموجا المؤسس"، بينما ستقدم العمليات المتبقية وعددها ١٩٨ عملية في إطار "نظام أوموجا الموسع". وقد زودت اللجنة بجدول يبين العمليات التي ستُدرج في إطار كل مرحلة بحسب المجموعة الوظيفية (انظر المرفق الأول). كما أبلغت اللجنة بأن عدد العمليات قد يتبلور أثناء مرحلة البناء نتيجة لتوحيد عمليات تصريف أعمال المنظمة أو المتطلبات الخاصة بهذه الأعمال. بيد أن هناك آلية محكمة لمراقبة التغيير تجسدت في شكل المجلس الاستشاري للتغيير الذي يكفل أن ترد أي احتياجات جديدة ضمن النطاق الأصلي لمشروع أوموجا.

٢١ - ويمكن إيجاز مهام كل مرحلة وجدولها الزمني على النحو التالي:

(أ) ستحدد مرحلة "نظام أوموجا المؤسس" المهام اللازمة لدعم الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما فيها الإدارة المالية والضوابط الإدارية؛ وبعض خدمات الدعم المركزية مثل المبيعات والتوزيع، وإدارة السفر وإدارة العقارات؛ ولوجستيات سلسلة الإمدادات والمشتريات. وسيبدأ المشروع التجريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وسينشر في شكل خمس مجموعات متعاقبة على مستوى المنظمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحسبما يوضح المرفق الأول لهذا التقرير، فإن عمليات مرحلة "نظام أوموجا المؤسس" التي سيتم نشرها، وعددها ١١٩ عملية، تشمل ٦٨ عملية تمويل و ١٣ خدمة من خدمات الدعم المركزي و ٣٥ عملية من لوجستيات مشتريات سلسلة الإمدادات، و ٣ عمليات لإدارة البرامج والمشاريع. وتنوه اللجنة إلى أنه سيحتفظ مؤقتاً ببعض النظم القائمة، مثل نظام غاليليو، مع توصيلها بنظام أوموجا المؤسس لتوفير المهام المتعلقة بإدارة

المخزون إلى أن يتولى نظام أوموجا توفير هذه المهام بالكامل. ويُشار في الحاشية ٩ من التقرير إلى أنه من المحتمل تأمين احتياجات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال مزيج من برامجيات تخطيط الموارد في المؤسسة ونظم قديمة وحلول يدوية بديلة؛

(ب) سيضطلع نظام أوموجا الموسع بالمهام المتبقية الرامية إلى تعزيز التخطيط وإدارة الموارد، ويشمل ذلك ما يلي: إدارة الموارد البشرية؛ وإعداد الميزانية؛ وتخطيط القوة العاملة وتخطيط الطلب، وتنفيذ الخدمات اللوجستية؛ وإدارة المؤتمرات والمناسبات؛ وإصدار الوثائق وتوزيعها؛ وإدارة المنح؛ والمبيعات والخدمات المقدمة إلى الجمهور. وتشمل ١٩٨ عملية إضافية من عمليات تصريف الأعمال التي سيتم توفيرها في إطار نظام أوموجا الموسع ٦١ عملية لإدارة الموارد البشرية و ٥٦ للتمويل و ٣٣ لخدمات الدعم المركزية و ٣٥ للوجستيات مشتريات سلسلة الإمدادات و ١٣ لعمليات إدارة البرامج والمشاريع. وسيتم تصميم ووضع المهام المتعلقة بالموارد البشرية وإعداد الميزانية في ذات الوقت المحدد لمرحلة نظام أوموجا المؤسس، لكن التنفيذ سيبدأ في عام ٢٠١٤. وستبدأ مرحلة تصميم بقية نظام أوموجا الموسع في عام ٢٠١٣ مع الانتقال إلى مرحلة البناء في عام ٢٠١٤، علماً بأنه من المقرر الانتهاء من التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٢٢ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٨ من تقريره إلى أن فريق المشروع ركز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على إنجاز عمليات التوثيق واستحداث النماذج الأولية وتحسين عملية وضع الأساليب في مجالات المالية والموارد البشرية وخدمات الدعم المركزية ووجستيات مشتريات سلسلة الإمدادات وإدارة البرامج والمشاريع. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التصميم النهائي قد أُنجِز لجميع العمليات المتعلقة بمرحلة نظام أوموجا المؤسس، بالإضافة إلى عمليات إدارة الموارد البشرية التي ستنفذ في مرحلة نظام أوموجا الموسع. وتقرر أن يبدأ التصميم النهائي لمرحلة نظام أوموجا الموسع في منتصف عام ٢٠١٣، وهي مرحلة تدخل فيها تعديلات طفيفة على العمليات المتبقية إذا لزم الأمر.

٢٣ - ويشير الأمين العام أيضاً، في الفقرة ٤٠ من تقريره، إلى أن المعايير المتعلقة بانتقاء مواقع التنفيذ وتوقيته لكل مجموعة ستسترشد باحتياجات التدريب وحجم المعاملات ومدى الاستعداد لتنفيذ المشروع في كل موقع. وأبلغت اللجنة بأن اختيار البعثات/الوحدات التنظيمية التي ستُدرج في كل مجموعة سيعتمد على القرب الجغرافي للمواقع، ومواءمة مناطقها الزمنية، وحجم المواقع وطابعها المعقد، وسيهدف إلى تحقيق وفورات الحجم في أنشطة ما قبل التوزيع والتدريب والدعم اللاحق للتنفيذ. والموقعان الموصى بهما للمرحلة التجريبية هما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التابعة للأمم المتحدة نظرا لتقاربهما الجغرافي الشديد في لبنان. وعلاوة على ذلك، اعتبرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مناسبة للاختبار التجريبي لأنها تمثل بعثة حفظ للسلام ذات حجم معتدل وهيكل أساسي تقني راسخ، ولأنها تعتبر أيضا بمثابة محور إقليمي لتكنولوجيا المعلومات ومركز للتدريب. وسيشمل كذلك الاختبار التجريبي قسم المشتريات الميدانية لشعبة المشتريات التي تولت إدارة التعاقد في المقر بشأن السلع الأساسية والخدمات المشتركة عن طريق عقود إطارية ووفرت الخدمات الأساسية لعمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه من أجل استكمال الاختبارات الضرورية وإنجاز الأنشطة التحضيرية، لا بد من تركيب برامجيات تخطيط الموارد في المؤسسة وإقامة بنية أساسية في مراكز بيانات المؤسسة في برينديزي، بإيطاليا، وبلنسييه، بإسبانيا، قبل ستة أشهر من تنفيذ المشروع التجريبي المقرر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتجري حاليا مناقشات بشأن هذه المسألة بين فريق مشروع أوموجا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني.

٢٥ - وفي الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من هذا التقرير، يقدم الأمين العام معلومات عن الفرص المتاحة لدمج المهام والخدمات الإدارية وتحقيق المزيد من وفورات الحجم باتباع نهج بديلة لتقديم الخدمات. ويشير إلى أن التقرير المرحلي المقبل سيقدم معلومات عن نتائج تقييم أُعد لبيئة التشغيل الحالية، بما في ذلك الفوائد المحتملة ومجالات التحسين، بالإضافة إلى وضع دراسة جدوى مفصلة وخطة تنفيذية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥٩ من التقرير أنه لا بد لأي نموذج اعتمد في الأمم المتحدة لتقديم الخدمات أن يكون قادرا على دعم النموذج المتعلق بتوفير الدعم الميداني. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مقترحات الأمين العام بشأن تحسين نهج تقديم الخدمات وفعاليتها من حيث التكلفة. وتأمل في أن تكون أية نهج جديدة مقترحة متوائمة مع نموذج عملية تصريف الأعمال الموضوعة لتنفيذ نظام أوموجا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالاستبقاء والتكيف المؤقتين للنظم القديمة لدعم المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام ريثما يتم وضع مهام نظام أوموجا موضع التنفيذ الكامل (انظر الفقرة ٢٠ أ)، أعلاه)، حذرت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن مشروع تطبيق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، بضرورة ضمان ألا يؤدي تطبيق حلول مؤقتة إلى تحويل الموارد الحيوية عن تنفيذ نظام أوموجا، وبالتالي إلى تعقيد مخاطر التأخير في تنفيذ نظام أوموجا المؤسس وزيادة تكاليف إنجازه (A/66/536، الفقرة ١٦).

جيم - المشتريات

٢٧ - انطلاقاً من مشروع الجدول الزمني المفصل الوارد في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تجري حالياً عملية شراء خدمات تكامل النظم المتعلقة بأنشطة المرحلة الأولى للبناء والتنفيذ وهي مرحلة نظام أوموجا المؤسّس. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن شعبة المشتريات كانت قد أعلنت عن أربع جولات منفصلة لإبداء الرغبة وبأن الأمانة العامة بصدد وضع الصيغة النهائية لبيان الأعمال المتعلقة بمرحلة البناء. وكان من المقرر أن تصدر طلبات تقديم العطاءات في المستقبل القريب، ومن المتوقع أن ينتهي العمل منها في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وفي ضوء الجدول الزمني لتنفيذ نظام أوموجا المؤسّس وموعد بدء تشغيل المرحلة التجريبية المقرر في أوائل عام ٢٠١٣، تحث اللجنة الاستشارية الأمين العام على كفالة أن تُتخذ جميع الخطوات الضرورية لتأمين تقديم خدمات خبراء تكامل النظم في الوقت المناسب درءاً لأي مخاطر بحدوث المزيد من التأخير في تنفيذ المشروع.

دال - استقدام الموظفين وتوظيفهم

٢٨ - يشير الأمين العام إلى أنه على الرغم من اتخاذ التدابير الرامية إلى التعجيل بوتيرة استقدام الموظفين، لا تزال عملية تعيين موظفي الأمم المتحدة وخبراء متخصصين عاملاً مستنفداً للوقت ويؤدي إلى تأخر تنفيذ المشروع (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه استناداً إلى الاحتياجات المتوقعة الحالية لفترةتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥، سيكون تنفيذ المشروع أمراً ممكناً في حدود موارد الميزانية المعتمدة البالغة ٣١٥,٨ مليون دولار شريطة أن يتم شغل جميع وظائف المشروع الـ ٩٠ والوظائف المؤقتة الـ ٦٦ للخبراء المتخصصين في غضون موعد أقصاه نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر الفقرات ٢٩-٣٥ أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن ٥٣ وظيفة من وظائف مشروع أوموجا الـ ٩٠ و ١٧ وظيفة من الوظائف المؤقتة للخبراء المتخصصين الـ ٦٦ كانت قد شُغلت بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر الجدول ١ أدناه).

٢٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرى اتخاذ تدابير ترمي إلى التعجيل بوتيرة استقدام الموظفين عقب القرارات التي اتخذتها اللجنة التوجيهية في اجتماعها المعقود في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني أدناه). ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أتاح مكتب إدارة الموارد البشرية إمكانية اتخاذ تدابير خاصة إضافية لاستقدام موظفي أوموجا، سمحت بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لمدة ١٥ يوماً فقط ودون اشتراط خضوعها للاستعراض من هيئات الاستعراض المركزية، على أن يقتصر توظيف الموظفين المستقدمين على الخدمة

في إطار مشروع أوموجا. وأبلغت اللجنة بأن هذا الترتيب كان من المتوقع أن يثمر نتائج إيجابية من حيث تسريع وتيرة عملية استقدام الموظفين. وأشار إلى أن عملية الاستقدام كانت جارية حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ وإلى أنه أثناء نظر اللجنة في تقرير الأمين العام، كانت عملية الاستقدام جارية للملء ١٥ وظيفة شاغرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتكييف إجراءات استقدام الموظفين للاستجابة للظروف الخاصة بمشروع أوموجا والتصدي للتحديات التي يواجهها. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام كان قد ذكر في تقريره المرحلي الثاني، أن استقدام الموظفين في المواعيد المحددة كان يطرح تحدياً، وأن ذلك يعتبر من عوامل الخطر الكبيرة على المشروع (A/65/389، الفقرة ٥٤). ونظراً إلى أن تأخير تنفيذ المشروع يعزى جزئياً إلى صعوبات شغل الوظائف المؤقتة لأوموجا، فإن اللجنة تعتبر أنه كان من الأجدر أن تُعالج هذه الحالة في الوقت المناسب.

٣٠ - وفيما يتعلق بالخبراء المتخصصين، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك برنامجاً للتوعية قيد التشغيل لتحديد الموظفين اللازم توفيرهم للمشروع وكسب تأييد الإدارات والمكاتب والبعثات الميدانية المعنية فيما يتعلق بإعفاء أولئك الموظفين من مهامهم لديها عند نشوء حاجة المشروع إليهم.

٣١ - وقدم للجنة الاستشارية الجدول التالي الذي يبين خطة استقدام الموظفين والخبراء المتخصصين لنظام أوموجا في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢:

الجدول ١

خطة استقدام الموظفين والخبراء المتخصصين لنظام أوموجا في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢

أيلول/سبتمبر ٢٠١١	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	شباط/فبراير ٢٠١٢	آذار/مارس ٢٠١٢	نيسان/أبريل ٢٠١٢	أيار/مايو ٢٠١٢
٥٣	٦٦	٧٠	٧٤	٧٦	٧٨	٨٢	٨٦	٩٠
١٧	١٦	١٧	٢١	٢٨	٣٨	٤٨	٥٨	٥٨
٧٠	٨٢	٨٧	٩٥	١٠٤	١١٦	١٣٠	١٤٤	١٤٨

٣٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن استقدام الموظفين والخبراء المتخصصين في المواعيد المحددة يمثل مطلباً حاسماً الأهمية لإنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة وفي غضون الجدول الزمني للنهج المنقح للتنفيذ (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه). وبالتالي، فإن من الأهمية البالغة أن يتم شغل وظائف مشروع أوموجا في مواعييدها المقررة وإتاحة الخبراء المتخصصين اللازمين لتلبية الاحتياجات الواردة في الجدول الزمني للمشروع. وتحقيقاً لهذه

الغاية، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب مدى فعالية إجراءات التعجيل بوتيرة استقدام الموظفين وأن يكفل تحقيقها للنتائج المرجوة. وتؤكد اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة أي حالات تأخير في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة استقدام موظفي أوموجا لشغل الوظائف والوظائف المؤقتة للخبراء المتخصصين (انظر الجدول ١ أعلاه). وينبغي أيضا أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي تفاصيل عما يُحرز من تطور من شهر لآخر في حالة التوظيف، وعن أي إجراءات أخرى يتم اتخاذها للإبقاء على هذه العملية في مسارها الصحيح.

٣٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الخبراء المتخصصين يملكون معرفة متعمقة بمجالاتهم الوظيفية واحتياجات إداراتهم/مكاتبهم، وأن ثمة حاجة إلى خدماتهم لمساعدة فريق مشروع أوموجا مؤقتا في تصميم النظام وتحويل البيانات وتطوير الوصلات البنية وإعداد التقارير واختبار نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وهم يضطلعون أيضا بدور رئيسي في تدريب المستعملين ودعمهم خلال فترة النشر وفترة ما بعد النشر. وتتراوح مساهماتهم من بضع ساعات إلى عدة أشهر في المرة الواحدة. وستُشغل وظائف الخبراء المتخصصين مؤقتا إذا استمر غيابهم عن مهامهم الاعتيادية أكثر من أربعة أسابيع. وكانت اللجنة قد أبلغت سابقا بأنه بدون هذا الحكم، فإن من المحتمل أن يرفض المديرون إعفاء الخبراء المتخصصين من مهامهم (انظر A/64/7/Add.9، الفقرتان ٨٢ و ٨٣).

٣٤ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء احتمال أن يؤدي تأخير فترة التنفيذ من مدة تتراوح بين عامين و ٣ أعوام، إلى ما يزيد على فترة تتراوح بين ٤ و ٥ سنوات، إلى نشوء تحديات جديدة أمام استقدام الخبراء المتخصصين. وعلى وجه التحديد، قد يصبح إعفاء الإدارات/المكاتب لخبرائها المتخصصين لصالح المشروع لفترات ممددة، عبئا متزايدا. ولذا تحث اللجنة الأمين العام على أن يتبع نهجا استباقيا باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة استمرار إتاحة الخبرة التي يوفرها الخبراء المتخصصون الذين يحتاج المشروع إليهم. وعلاوة على ذلك، تعتبر اللجنة أن مما يصب في مصلحة الإدارات/المكاتب المساهمة أن توفر أكثر الموظفين دراية لأغراض دعم تصميم وتنفيذ نموذج المنظمة التشغيلي الجديد لكفالة أن يلبي احتياجاتهم، ولتنمية خبراتهم ومعارفهم الداخلية المتعلقة بالنظام الجديد. وتؤكد اللجنة أيضا على أهمية دور أعضاء اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا في دعم استقدام الخبراء المتخصصين اللازمين للمشروع. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل، تفاصيل عن حالة استقدام خبراء متخصصين.

٣٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية تؤيد ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره، بأن محدودية توافر المعرفة المتخصصة بالبرمجيات الحاسوبية الجديدة لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة تقيد قدرة فريق التصميم وتمثل أحد الأسباب الكامنة وراء تأخر تنفيذ المشروع. وأبلغت اللجنة بأن المشروع يعتمد، لاستكمال المعارف المتخصصة التي يوفرها الخبراء في مجال تكامل النظم، على الخبراء الاستشاريين الذين يتم الاحتفاظ بهم بصفة خبراء استشاريين مستقلين لتكميل خدمات موظفي مشروع أوموجا "بحسب الاقتضاء".

إلا أن الأمم المتحدة كانت قد واجهت منافسة على أخصائيين قلما وُجد أمثالهم مع هيئات أخرى في السوق تعرض دفع أتعاب أعلى بكثير من الأتعاب التي تدفعها الأمم المتحدة لفرادى الخبراء الاستشاريين. وأبلغت اللجنة كذلك بأن فريق المشروع كان قد استعان بمنشورات دولية واسعة الانتشار ومواقع شبكية متخصصة لاستقدام هؤلاء الأخصائيين، لكن تعذر عليه في كثير من الأحيان جذب المرشحين المحتملين بسبب المنافسة وذلك نتيجة لتمديد إجراءات الاستقدام وطول فتراتها. وذكر ممثلو الأمين العام أيضا أن عدم القدرة على تأمين خبراء استشاريين متخصصين عند الحاجة سيكون من شأنه أن يعوق إحراز تقدم في المجال المعني، بل وقد يكون له أيضا تأثير ضار على إنجاز المشروع وتكاليفه عموما. وفي ظل الأخطار الكبيرة التي ينطوي عليها تزايد التكاليف وحالات التأخير في إنجاز المشروع، توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يعالج هذه المسألة على سبيل الاستعجال، مع مراعاة جميع الخيارات فيما يتعلق بتسريع إجراءات استقدام هؤلاء الأخصائيين. وينبغي أن يُطلب إليه أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة في سياق تقريره المرحلي المقبل.

هاء - إدارة التغيير

٣٦ - يقدم الأمين العام في الفقرات من ٢١ إلى ٢٧ من تقريره، لمحة عامة عن أنشطة إدارة التغيير المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي شملت ما يلي: بذل جهود ترمي إلى زيادة وعي الموظفين بالمشروع عن طريق تنظيم دورات إعلامية وتشجيع الموظفين على الاشتراك في بوابة موقع أوموجا الإلكتروني، Umoja NET؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى ودورات للأفرقة العاملة عن مواضيع من قبيل الأصول الثابتة وإدارة المخزون وإدارة العقارات وذلك بغية زيادة فهم أوجه الترابط بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا؛ ووضع خطة تعلم عالمية لتوفير الدعم للمستعملين النهائيين، والمزج بين نهج التعلم التقليدي الذي يجري داخل الفصل بقيادة مدربين ونهج التعلم الإلكتروني؛ وتقديم البيانات المستجدة عن استعراض ومدى قبول العمليات الجديدة لتصريف الأعمال. وتلاحظ

اللجنة أنه منذ صدور التقرير الأخير، تم إصدار ٢٢٩ عملية من العمليات التي "يمكن أن تصبح" في المستقبل مقبولة لدى أصحاب الأعمال، حيث إن ١٤٣ عملية منها، أو ما نسبته ٥٠ في المائة، قد حظيت بالقبول فعلا.

٣٧ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري حاليا وضع خطة تدريبية شاملة. وكان من المتوخى أن يُضطلع بتدريب المستعملين النهائيين حسب المجموعات ومجالات الأعمال، وأن يُشرع فيه قبل حلول موعد النشر بستة أسابيع. وسيتعين تدريب نحو ٢٦ في المائة من موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٨٩٠ ٤٠ موظفا، يمثلون نحو ٤٢٩ ١٠ مستعملا نهائيا. وقد طلبت اللجنة توضيحا بشأن الاحتياجات البالغة ٣٨٠ ٥٩٢ ٤ دولارا المقترحة في الفقرة ٨٠ (د) من التقرير لتغطية تكاليف سفر مدربي أوموجا الذين سيقدمون تدريباً شاملاً للمستعملين النهائيين في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد زُوِّدَت اللجنة بتفاصيل عن تلك التكاليف في المرفق الثالث من هذا التقرير.

٣٨ - وعلى نحو ما ورد ذكره في الفقرة ١٣ أعلاه، تضطلع المنظمة بالتنفيذ المتزامن لأنشطة رئيسية متعددة، بما في ذلك نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي أنشطة تنطوي جميعها على إدخال تغييرات كبيرة على أساليب العمل وعمليات تصريف الأعمال. وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي إيلاء عناية فائقة لتنسيق أنشطة إدارة التغيير المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا في كل موقع على حدة من أجل كفالة نشر النظم على نحو سلس، والحد من عبء المستعملين النهائيين وتجنب إعاقة الأنشطة التشغيلية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية في تقريرها عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى بأن تقوم الإدارة بتقييم جدوى الجمع بين أنشطة تغيير إدارة الأعمال في أوموجا وفي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/151، الفقرة ٥٢). وتشاطر اللجنة المجلس رأيه بأنه من المحتمل أن يتم دمج بعض أنشطة التغيير المتعلقة بتصريف الأعمال لمشروعي أوموجا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بغية تحقيق فوائد من حيث التكاليف (فيما يتعلق بالاتصالات وتدريب الموظفين ووقتهم) والفعالية؛ وأن إيصال الرسائل المتعلقة بإدارة التغيير، يمكن أن يكون لها تأثير أقوى إذا قُدمت في رسالة مشتركة، وأن ذلك سيمكن الإدارة العليا من استخدام الوقت بفعالية أكبر. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات عن جدوى الجمع بين أي من أنشطة تغيير أساليب تصريف الأعمال لمشروعي أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولتحقيق وفورات في التكاليف والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

واو - النظم القائمة، والوصلات البيئية، وتعديلات النظم حسب الطلب، والتمديدات والأنشطة التقنية

٣٩ - قدم الأمين العام في الفقرات من ٢٨ إلى ٣٥ من تقريره استكمالاً بشأن النظم القائمة، والوصلات البيئية، وتعديلات النظم حسب الطلب والتتمديدات والأنشطة التقنية العامة. وأشار إلى استمرار عملية تحليل وجرد النظم التي يمكن الاستعاضة عنها بأموجا بالتنسيق الوثيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحسبما أشير إليه، سيحل أوموجا محل ٧٠٠ من النظم تقريبا، وقد يتطلب ما يصل إلى ٣٠٠ من النظم المتبقية أن يتم ربطها بأموجا. وقدم الأمين العام بعض التفاصيل بشأن الوصلات البيئية التي ستنشأ بين أوموجا والنظم الرئيسية مثل نظام إنسيرا (نظام إدارة المواهب)، وغاليليو (إدارة المخزون في بعثات حفظ السلام) ونظام دكيومنتوم (نظام إدارة الوثائق/السجلات). وأشار إلى أن الكثير من النظم المتبقية يمكن ربطها بنظام أوموجا عن طريق عدد قليل من الوصلات البيئية التقنية المشتركة. ويؤكد الأمين العام على أنه لن تكون هناك حاجة لتعديلات جوهرية للبرامجيات الرئيسية للنظم حسب الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن الوصلتين الرئيسيتين المتوقعتين المشار إليهما في التقرير المرحلي الثاني لن تكونا مطلوبتين، وهما دفتر مواز للتكيف مع الدورات الثنائية لميزانية الأمم المتحدة وإيجاد حل لاحتياجات الأمم المتحدة في مجال تعقب المواد (انظر الوثيقة A/66/381، الفقرة ٣٢).

٤٠ - وأشار الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني إلى أنه تجري الآن فهرسة وتحليل شاملين لجميع نظم البرامجيات القائمة بالتعاون الوثيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الدعم الميداني (A/65/389، الحاشية ١٨). وطلبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة إلى الأمين العام أن يمضي قدما في تحليله وأن يقدم جردا شاملا لجميع النظم التي تضطلع بالمهام الوظيفية الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، والمالية والمادية، وسيقدم التحليل أيضا معلومات عما يلي: (أ) النظم التي سيستعاض عنها بأوموجا، والتي يمكن التوقف عن العمل بها؛ (ب) النظم التي ينبغي الحفاظ عليها والتي يمكن ربطها بأوموجا عن طريق الوصلات البيئية؛ (ج) النظم التي ينبغي الحفاظ عليها والتي لا تحتاج إلى ربطها بوصلات بيئية مع أوموجا (انظر A/65/576). وقد أكدت اللجنة باستمرار، منذ بداية المشروع، على أهمية إجراء عملية الجرد هذه، التي تعتبرها ذات أهمية بالغة لاتخاذ القرار بشأن التخطيط لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، بما في ذلك من أجل تقدير التكاليف المتصلة بتطوير الوصلات البيئية، وتقنية البيانات وترحيلها (انظر الفقرتين ٥٣ و ٥٤ أدناه). وترى اللجنة أنه لم يُحرز تقدم كبير في هذا المجال

منذ أن نظرت في التقرير السابق للأمين العام. وما برحت اللجنة تشدد على أهمية إحراز تقدم في هذا الصدد وتكرر طلبها السابق (انظر A/65/576، الفقرتين ٣١ و ٣٢).

زاي - التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٤١ - يقدم الأمين العام في الفقرات من ٥٤ إلى ٥٧ من تقريره معلومات عن التعاون بين فريق أوموجا وبرنامج الأغذية العالمي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تحليلاً قد أجري في الربع الأول من عام ٢٠١١ بشأن "مدى التوافق/الاختلاف" للمقارنة بين حلول نظام تخطيط الموارد في المؤسسة التابع لبرنامج الأغذية العالمي، المعروف باسم شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (وينغز ٢)^(١) مع احتياجات الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان من الممكن إدماج عناصر وينغز ٢ في أوموجا من أجل تسريع خطى التطور. ويشير الأمين العام إلى أن هذه العملية أثبتت بشكل عملي أن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من وينغز ٢ في مجالات إدارة الشؤون المالية والموارد البشرية، وفي استنساخ وثائق برنامج الأغذية العالمي ومواده التدريبية. وقد استفاد فريق أوموجا أيضاً من الدروس التي استفاد منها برنامج الأغذية العالمي بوصفه من أوائل المنفذين لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة في وضع نهج من أجل النشر الأولي للنظام على مراحل لتلبية احتياجات نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتلاحظ اللجنة أيضاً من الفقرة ١٧ من التقرير أن فريق أوموجا قد عمل مع ممثلين لبرنامج الأغذية العالمي وإدارات الأمم المتحدة المعنية لتحليل القواعد، واللوائح والأنظمة والسياسات التي ستحتاج إلى تحديث لدعم العمليات الجديدة لتصريف الأعمال. وتلاحظ اللجنة أن فريق أوموجا سيواصل التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في المستقبل وسيقوم بدراسة نظام وينغز ٢ بهدف تحديد المزيد من مجالات تسريع خطى التقدم.

٤٢ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٥٢ من تقريره على أن فريق مشروع أوموجا قد شرع في إجراء دراسة لما يقرب من ٢٥ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي نفذت نظم تخطيط الموارد في المؤسسة لتحديد الحلول والإجراءات والمعايير المشتركة على نطاق منظمات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تزود الدراسة فريق أوموجا بمعلومات عن أفضل الممارسات لبناء ونشر المراحل بهدف خفض تكاليف أوموجا. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية ببعض المعلومات عن النتائج الأولية للدراسة، وهي مرفقة بوصفها المرفق الرابع لهذا التقرير.

(١) شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات.

٤٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتعاون بين فريق أوموجا ونظيره في برنامج الأغذية العالمي. وتشجع الأمين العام على مواصلة هذا التعاون والتنسيق واستخلاص الدروس من تجربة برنامج الأغذية العالمي. وتحيط اللجنة علماً أيضاً بقرار الأمين العام الشروع في إجراء دراسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لحلول نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي استكمال بشأن أنشطة التعاون ومعلومات إضافية عن نتائج الدراسة على نطاق المنظومة في التقرير المرحلي المقبل. وترى اللجنة الاستشارية أن الدراسة ينبغي أن تدرس أيضاً جدوى التحول صوب اعتماد حلول مشتركة فيما يتعلق بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في الأجل الطويل. وهي لا تزال مقتنعة بأن هذا التحول سيكون ضروريا لإدارة التكاليف والحفاظة على الحلول المستدامة لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة في المستقبل.

حاء - تحقيق فوائد النظام

٤٤ - يرد في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٠ من تقرير الأمين العام استكمال للفوائد النوعية والكمية للنظام. وتشمل الفوائد النوعية زيادة الفعالية التشغيلية وحسن التوقيت، وتحسين المساءلة، وزيادة رضا العملاء واعتماد أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وتحسين المراقبة الداخلية لطائفة واسعة من العمليات المالية والعمليات المتصلة بالمشتريات المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات والموظفين، فضلا عن تحسين توافر المعلومات ونوعيتها، والحد من الجهد اليدوي، وبناء مهارات الموظفين. ويذكر الأمين العام أن الفوائد الإجمالية الكمية المتصلة بأوموجا التي جرى تحديدها في التقريرين المرحليين الأول والثاني لا تزال صالحة. ويُقدر أن هذه الفوائد ستتراوح بين ١٣٩ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار. وأشار إلى أن أثر نهج التنفيذ المنقح بشأن تحقيق الفوائد هو قيد التحليل.

٤٥ - ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن الفوائد الكمية التي قدمها التقرير المرحلي الأول للأمين العام (A/64/380، المرفق الأول) والتي تبين الحدين الأعلى والأدنى للوفورات المتوقعة في التكلفة بحسب الوظيفة والعملية التجارية. وأبلغت اللجنة بأن الفوائد قد جرت دراستها لأغراض جدوى البيانات ودقتها، وجرى تصنيفها في إطار مرحلتين لنهج التنفيذ المنقح، وهما مرحلة نظام أوموجا المؤسس، ومرحلة نظام أوموجا الموسع.

٤٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تحليل الفوائد الكمية المقدم في التقرير المرحلي الأول قد شمل تفاصيل عن الإنتاجية والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الكامنة في وفورات التكلفة. وعلى سبيل المثال، جرت ترجمة المكاسب في الإنتاجية فيما يتعلق بالحد الأعلى

والأدنى للوفورات في وقت الموظفين، والتي جرى توحيدها بوصفها مكافئات الدوام الكامل، وتحويلها إلى قيم مالية باستخدام متوسط تكلفة مكافئات الدوام الكامل لأداء هذه المهام. وجرى تحديد الوفورات التقديرية الناجمة عن زيادة الكفاءة مثل وقف العمل بالنظم التي ستستبدل بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة على أساس تكاليف الدعم العامة ومعايير الصناعة. وأشار الأمين العام في تقريره المرحلي الأول إلى أن تقديرات الفوائد الكمية، على الرغم من حسابها استناداً إلى تحليل واف وباستخدام منهجية منظمة، استندت إلى عدد من الافتراضات والبيانات الموجودة التي لا تكون دائماً مكتملة أو يمكن الاعتماد عليها اعتماداً تاماً، ويعزى ذلك إلى قيود نظام المعلومات الحالي. وكان من المتوقع مواصلة التثبت من صحة الافتراضات ودقتها أثناء تقدم مرحلة التصميم التفصيلي وإعادة هندسة عمليات تصريف الأعمال.

٤٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن تحليل الفوائد الكمية المقدم في التقرير المرحلي الأول قد ييسر نظرها في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل في تقاريره المرحلية المقبلة إدراج معلومات مستكملة مماثلة لتلك المعروضة في الجدول الوارد في المرفق الأول للوثيقة A/64/380، بما في ذلك تفاصيل عن مكاسب الإنتاجية والوفورات في وقت الموظفين، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من المساءلة في قياس الفوائد الكمية المتوقعة.

طاء - حالة النفقات وغيرها من التكاليف المتصلة بتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

٤٨ - أذنت الجمعية العامة بقرارها ٢٦٢/٦٣ للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل دخل مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ونفقاته. وفي وقت لاحق، أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٤ مقترح الأمين العام بنشر مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة عن طريق خيار "المرحلة التجريبية أولاً". وتُقدر الاحتياجات من الموارد لتنفيذ خيار المرحلة التجريبية أولاً عن طريق النشر التام بمبلغ ٣١٥ ٧٩٢ ٣٠٠ دولار.

٤٩ - وقدم الأمين العام في الفقرات من ٦٦ إلى ٧٥ من تقريره تفاصيل عن حالة الموارد المعتمدة للمشروع والمستخدم من قبله خلال فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١. ويرد في الجدول ٣ موجز للمبالغ المعتمدة والنفقات بحسب فترة السنتين. وتلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة قد اعتمدت حتى الآن مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٣٤٨ ١٩٥ دولار، ويشمل مبلغ ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومبلغ ٢٠٠ ٣٤٨ ١٧٥ دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويقدر إجمالي النفقات منذ موافقة الجمعية العامة على المشروع في قرارها ٢٦٢/٦٣، بمبلغ ١٢١ ٣٣٥ ٥٠٠ دولار، مما يعكس نقصاً في الإنفاق قدره ٧٤ ٠١٢ ٧٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد.

٥٠ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرات السابقة، ذكر الأمين العام أن المستوى العام للموارد المطلوبة لتنفيذ أوموجا على مرحلتين ظلت كما هي في حدود مبلغ ٣٠٠ ٧٩٢ ٣١٥ دولار. وترد في الجدول ٥ من التقرير التكاليف التقديرية لتنفيذ مرحلة نظام أوموجا المؤسس (المرحلة ١) ومرحلة نظام أوموجا الموسع (المرحلة ٢) بحسب السنة، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، فضلا عن إجمالي النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٥١ - والتمست اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن الآثار المالية للتأخير وعن نهج التنفيذ المنقح وتوضيحات فيما يتعلق بكيفية تنفيذ أوموجا في إطار الميزانية المعتمدة البالغ قدرها ٣٠٠ ٧٩٢ ٣١٥ دولار. وقد أبلغت اللجنة أن تمديد فترة التنفيذ لعامين ستترتب عليه تكاليف عامة خلال تلك الفترة لتغطية مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم، ومصروفات التشغيل العامة للإيجار، والاتصالات ومعدات التشغيل الآلي للمكاتب، واللوازم والمواد. ومع ذلك، لن يُدخّر أي جهد ممكن لتخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد عن طريق تخفيض حجم الفريق تدريجيا على مر الوقت كلما جرى نشرفرادى عناصر نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الاحتياجات اللازمة لنشر النظام بكامله في إطار الميزانية المعتمدة قد جرى تقديرها حتى نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تبين أن تكاليف المشروع يمكن استيعابها ضمن الميزانية المعتمدة، بافتراض ما يلي: أن يتم بحلول نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ ملء وظائف المشروع وعددها ٩٠ وظيفة و ٦٦ منصبا لخبراء متخصصين؛ وهؤلاء الخبراء المتخصصون ستسرحهم إدارتهم/مكاتبهم وسيوضعون تحت تصرف المشروع عندما تحين الحاجة إليهم. وسيكون التناسب بين الداخليين والخارجيين من مقدمي خدمات تحقيق التكامل بين النظم في مرحلة البناء ٣٠:٧٠ (ويؤثر هذا الافتراض على عدة أوجه من أوجه النفقات تشمل الاحتياجات إلى الخدمات التعاقدية، إضافة إلى مصروفات التشغيل العامة لتغطية الاحتياجات اللازمة لمرافق المكاتب)؛ وسيحتاج موظفو الأمم المتحدة إلى الحصول على المزيد من الخبرة التقنية في مجال تخطيط الموارد في المؤسسة خلال المرحلة الأولى، وإلى اكتساب القدرة على الاضطلاع بدور أكبر في المرحلة الثانية من التنفيذ، وهو ما يقلل من الاحتياجات إلى المتخصصين ذوي التكلفة الباهظة؛ وسيلتزم مجتمع المستعملين بالمشاركة في الأنشطة التحضيرية المضطلع بها على عين المكان كتتقبة البيانات، واختبار المستعملين، وتدريب المستعملين، (انظر الفقرة ٥٣ أدناه)؛ وسيتحمل مجتمع المستعملين تكاليف الصيانة ابتداء من عام ٢٠١٤.

٥٣ - وعند الاستفسار عن المشاركة المتوقعة لمجتمع المستعملين المشار إليها في الفقرة ٥٢ أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق المشروع بصدد إجراء تحليل إجمالي تكلفة

ملكية^(٢) مشروع أوموجا. وستشمل هذه الدراسة احتساب التكلفة الكاملة للأصناف الممولة من ميزانية مشروع أوموجا، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها إدارات/مكاتب الأمم المتحدة. وقد ذكر ممثلو الأمين العام أن الدراسة تضع في الحسبان أفضل الممارسات المتبعة في عدد كبير من المشاريع التي تأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط الموارد في المؤسسة، والتي يتحمل فيها المشروع المركزي معظم التكاليف، غير أن تكاليف الأنشطة ذات الصلة كتنقية البيانات المزمع ترحيلها إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، تتحملها الإدارات المستعملة التي تمتلك البيانات، ويتعين عليها الاضطلاع بتلك الأنشطة باعتبارها أنشطة تندرج ضمن المسؤوليات المنوطة بها. وأبلغت اللجنة أنه يتوقع أن تكون الدراسة جاهزة قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢. وقدمت إلى اللجنة تفاصيل أخرى بشأن التكاليف التي ستتحملها الإدارات المستعملة (انظر المرفق الخامس). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها طلبت أيضا إلى الأمين العام في تقريرها السابق أن يقدم تقديرات عن تكاليف التشغيل في المستقبل (انظر A/64/7/Add.9، الفقرة ٨٧؛ و A/65/576، الفقرة ٣٧).

٥٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن ميزانية مشروع أوموجا تغطي تكاليف مرتبطة بتحويلات للبيانات ووصلات بينية لتطبيقات مصنفة على أنها "نظم ذات أولوية". وتشمل هذه التطبيقات جملة أمور، من بينها تحويل بيانات جميع دوائر نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظم المشتريات، والنظم الحاسوبية المؤسسية لإدارة الدعم الميداني (بما فيها على سبيل المثال، نظام صن المالي (SUN)، ونظام مركبوري لإدارة المشتريات، ونظام بروجين للرواتب، ونظام إدارة شؤون الموظفين الميدانيين)، إضافة إلى الوصلات البينية المزمع استحداثها لربط مشروع أوموجا بنظم رئيسية أخرى، مثل نظام إنسبير، ونظام إدارة العلاقات بين الزبائن ونظام iNeed لإدارة الطلبات، ونظم إعداد فواتير الاتصالات الهاتفية للمؤسسة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التكاليف المرتبطة بحفظ البيانات وإخراج النظم القديمة من الخدمة لم تدرج ضمن ميزانية أوموجا، ولكن سيتكفل بها مالكو تلك النظم. وأشار ممثلو الأمين العام إلى أن العديد من الأنظمة الأخرى المزمع استبدالها هي أنظمة صغيرة نسبيًا، ولن تحتاج إلى إجراء تحويلات للبيانات. وأبلغت اللجنة أيضا، بناء على استفسارها، بأن تأجيل تحقيق فوائد إلى ما بعد نشر وتثبيت نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع يمثل بالنسبة للمنظمة فرصة بديلة للتعويض على التكلفة المتكبدة.

(٢) يشمل جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتصلة باقتناء وعمليات نظام الحواسيب طوال مراحل فترة استمرارها، بما في ذلك الاستثمارات الرأسمالية، والمعدات والبرامجيات، إضافة إلى التكاليف غير المباشرة المترتبة على أعمال التركيب، والتدريب والدعم التقني، وإلى تكاليف عمليات النظام والارتقاء بمستواه في المستقبل.

٥٥ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المقدمة عن التكاليف المتصلة بتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وترى أن هناك حاجة ملحة إلى ما يلي: القيام على نحو دقيق وشامل بتحديد جميع المهام المطلوبة لتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وتحديد الموارد المطلوبة لإنجاز تلك المهام؛ والقيام على نحو واضح بتحديد التكاليف التي يجب تغطيتها في إطار الميزانية والتكاليف التي ستستوعبها الإدارات المعنية؛ وتوزيع مسؤولية إنجاز المهام وفقاً للجدول الزمني لتنفيذ مشروع أوموجا (انظر أيضاً الفقرة ٤٠ أعلاه). وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام إكمال تحليل التكلفة الإجمالية للملكية المشروع باعتبارها مسألة ذات أولوية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها السادسة والسنتين المستأنفة.

باء - الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٥٦ - ترد الاحتياجات التقديرية من الموارد لمشروع أوموجا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠ من التقرير. وتقدر التكلفة الإجمالية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٣٧٣ ١١٧ دولار يشمل ما يلي:

(أ) ١٠٠ ٨٦٤ ٣٠ دولار تحت بند الوظائف، لتغطية مرتبات الموظفين وتكاليف الموظفين العامة لمواصلة تمويل ٩٠ وظيفة لفريق مشروع أوموجا (١ مد-٢، و ٢١ مد-١، و ٢١ ف-٥، و ٣٧ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ب) ٧٠٠ ٧٩٢ ١٧ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، لتغطية الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لتوفير ٦٦ من الخبراء المتخصصين؛

(ج) ٨٠٠ ٤٨٤ ٣ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريون والخبراء، لتغطية الأتعاب (٨٠٠ ١٩٦ ٣ دولار)، وتكاليف السفر (٢٨٨ ٠٠٠ دولار) بناء على تقدير أشهر عمل الخبرة المتخصصة بـ ٢٨٨ شهراً؛

(د) ٩٠٠ ٦٥١ ٨ دولار تحت بند سفر الموظفين، لتغطية الاحتياجات اللازمة لسفر موظفي مشروع أوموجا لاستكمال بناء نظام أوموجا المؤسس في الموقع التجريبي والمجموعات اللاحقة ونشره، بما في ذلك توفير ٣٨٠ ٥٩٢ ٤ دولار لتغطية تكاليف سفر المديرين على استعمال نظام أوموجا الذين سيقدمون في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمستعملين النهائيين تدريباً شاملاً؛

(هـ) ٨٠٠ ٦٢٥ ٣٤ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، يخصص جانب كبير منها لتغطية الاحتياجات من خدمات تحقيق تكامل الأنظمة (٦٠٠ ١٤٠ ٣٠ دولار) التي تبدأ في أوائل عام ٢٠١٢ لبناء واختبار ونشر نظام أوموجا المؤسس، فضلا عن الاستشارات القانونية والاستراتيجية، وتدريب موظفيه، بمن فيهم الخبراء المتخصصين، على برامجيات تخطيط الموارد في المؤسسة، وتدريب المدربين، وتدريب المستعملين على نشر نظام أوموجا المؤسس؛

(و) ٧٠٠ ١٦٤ ٥ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة، لتغطية استئجار أماكن العمل، وصيانة ودعم الهياكل التقنية لنظام أوموجا وخوادمه المركزية لدعم النظام واستئجار وصيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب؛

(ز) ٤٠٠ ٢٩٠ دولار تحت اللوازم والمواد، لتوفير القرطاسية واللوازم المكتبية، بما في ذلك ٦٠٠ ١٠٤ مواد التدريب على استعمال نظام أوموجا؛

(ح) ١٠٠ ٤٩٩ ١٦ دولار تحت بند الأثاث والمعدات، من أجل الحصول على تراخيص البرمجيات، والأثاث والمعدات.

٥٧ - وترد في الفقرة ٧٨ من التقرير الإيضاحات المتعلقة بالفروق بين المقترحات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والمقترحات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المبينة في بنود النفقات كل بند على حدة. وتلاحظ اللجنة أن الفروق تعزى أساسا إلى الصيغة المنقحة لنهج التنفيذ التدريجي.

كاف - الاستنتاج والتوصية

٥٨ - ترد المقترحات بشأن الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في الفقرة ٨٥ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية أن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن تنفيذ مشروع أوموجا، مع مراعاة الآراء والتوصيات الواردة في هذا التقرير، وبخاصة التوصية الواردة في الفقرة ١٩ أعلاه بأن يوفر الأمين العام هيكلًا إداريًا دائمًا لمشروع أوموجا في موعد لا يتجاوز تاريخ عقد الجزء الأول من دورة الجمعية العامة السادسة والستين المستأنفة؛

(ب) الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٣٠٠ ٨٠٦ ١٧ دولار، على النحو الوارد تحت الباب ٢٩ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، يمثل حصة الميزانية العادية في مشروع أوموجا (A/66/6 (Sect.29A) و Corr.1)؛

- (ج) ملاحظة أن الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ صافيها ١٣ ٢٦٩ ٧٠٠ دولار سوف تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة تحت الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وتمثل حصة الميزانية العادية في مشروع أوموجا؛
- (د) ملاحظة أنه سيتم تضمين الاحتياجات المستقبلية المتبقية في المبلغ المقدر صافيه بما مجموعه ٥٦ ٠٠٦ ٥٠٠ دولار في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترات المالية التي تبدأ من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

ثالثاً - المبادرات المؤسسية التي اتخذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٩ - نظرت اللجنة الاستشارية في البداية في تقرير الأمين العام المتعلق بالمبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94) بالاقتران مع مقترحات الأمين العام الواردة تحت الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وما إن فرغت اللجنة من وضع تقريرها حتى أبلغت أن الأمانة العامة تتوقع تأخيرات في تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وأن الأمين العام سيقترح في سياق تقريره المرحلي المقبل تدابير للحد من هذه التأخيرات، بما في ذلك الأخذ بنهج منقح لتنفيذ المشروع على مراحل، وذلك بالتركيز في البداية على المهام اللازمة لدعم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقررت اللجنة الاستشارية تأجيل إصدار تقريرها، وإعادة النظر في مقترحات الأمين العام بشأن المبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ريثما تصبح هناك معلومات أخرى متاحة بشأن النهج المنقح لتنفيذ مشروع أوموجا. وأخذت اللجنة في الاعتبار، وهي تبدي ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أدناه، التحديات التي تواجه المنظمة في الوقت الذي تتخذ فيه المنظمة في آن معا عدة مبادرات عالية المخاطر ومكلفة ويتعين تنفيذها في غضون مواعيد زمنية ضيقة.

٦٠ - وترد في الفقرات من ١ إلى ٣ من هذا التقرير معلومات أساسية بشأن تقرير الأمين العام. وكما هو مبين في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢، فقد أيدت الجمعية العامة النهج العام لاستراتيجية الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقررت أن تقوم، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بإنشاء مكتب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره وحدة تنظيمية مركزية لتوفير قيادة قوية لتطوير وتنفيذ برامج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، تدعم بفعالية مهمة الأمانة العامة وعملياتها العالمية. وكخطوة أولى من الخطوات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أجرى المكتب مراجعة هيكلية لجميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق

الأمانة العامة، وأعد جرداً شاملاً للقدرات المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أجهزة المنظمة (A/65/491، الفقرات ٨٢-١٠٣). وورد في الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذا الاستعراض أن بيئة وعمليات المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تتسم إلى حد كبير بطابع المركزية والتشظي والازدواجية وعدم التساوق، وهو ما يرفع تكاليف العمليات، ويحول دون تحقيق المنظمة لوفورات الحجم. ثم إن قسماً كبيراً من الموارد يوجه نحو الهياكل الأساسية ومهام تنفيذية روتينية، ولا يوجد أي دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأنشطة والبرامج الفنية والإدارية والتنظيمية. وقد أبرز الاستعراض أن نفقات الأمم المتحدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدر بنحو ٧٧٤ مليون دولار، بما في ذلك ما ينفق عليها من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام ومن حساب الدعم ومن مصادر التمويل من خارج الميزانية. وفي التقرير نفسه، يسلط الأمين العام الضوء أيضاً على الصعوبات المعترضة في تحديد شكل لميزانية موحدة: فنظراً لعدم وجود بيانات ثابتة وقابلة للمقارنة على نطاق المنظمة، استند في تحديد التقدير الإجمالي إلى دليل أعد يدويا واستغرق إعداداه زمناً طويلاً يتضمن معلومات استمدت من مجموعة متنوعة من الوثائق، وهو ما يجعل من الصعب القيام على نحو منتظم بتعقب تكاليف الأنشطة المضطلع بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦١ - وعلى أساس النتائج التي توصل إليها الاستعراض، اقترح الأمين العام في تقريره المرحلي بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/491) أربعة مشاريع للاستعراض الهيكلي تهدف إلى تبسيط وتوحيد بيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، هي: (أ) توحيد أداء مكاتب الخدمات على الصعيد العالمي؛ (ب) تبسيط عمل مراكز البيانات؛ (ج) ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبلغ إجمالي الموارد المقترحة للمشاريع الأربعة على مدار فترة تنفيذها البالغة ٥ سنوات من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، مقدار ١٤٠,٧ مليون دولار (٨,٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، و ٥٠,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٨١,٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥)، وتشمل إنشاء ما مجموعه ٥١ وظيفة في إطار الميزانية العادية، منها ٢٣ وظيفة مقترح إنشاؤها في ٢٠١١، و ٢٨ وظيفة أخرى في فترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣. وقد اقترح تمويل مشاريع الاستعراض الهيكلي على أساس إجراء تقاسم التكاليف المعتمد لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة "أوموجا"^(٣).

٦٢ - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٦٥ المتعلق بالمقترحات السابق ذكرها، تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/65/575). وأذنت للأمين العام بالمضي في تنفيذ مشروع الاستعراض الهيكلي ٣ (ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وقررت توفير المبلغ المطلوب للمشروع عام ٢٠١١ وقدره ١,٥ مليون دولار من الموارد الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. كما قررت الجمعية توفير مساعدة مؤقتة عامة تعادل سبع وظائف برتبة ف-٤ لمشروع الاستعراض الهيكلي ٤، تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منها خمس وظائف تموّل من الموارد الموجودة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولم تؤيد الجمعية العامة مشروع الاستعراض الهيكلي ١، توحيد أداء مكاتب الخدمات على الصعيد العالمي، ومشروع الاستعراض الهيكلي ٢، تبسيط عمل مراكز البيانات. وطلبت إلى الأمين العام أن يعيد النظر في المقترحات بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقريره (A/65/491)، وأن يقدم مقترحات جديدة و/أو منقحة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. والتقرير الحالي للأمين العام (A/66/94) يقدم استجابة لذلك الطلب. ويستجيب التقرير أيضاً بطلبات سابقة للجمعية العامة في قراراتها ٢٦٢/٦٣، و ٢٦٩/٦٣، و ٢٤٣/٦٤، بشأن تنفيذ نظامي إدارة المحتوى في المؤسسة وإدارة العلاقة مع العملاء، ووضع خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال.

٦٣ - ويقدم الأمين العام في تقريره (A/66/94)، أربع مبادرات منقحة جامعة وشاملة لنطاق المنظمة تتعلق بما يلي:

(أ) تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، وهي تدمج المقترحات السابقة المتعلقة بمشروع الاستعراض الهيكلي ٣، ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشروع الاستعراض الهيكلي ٤، تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كان يشار إليها في السابق باسم "إدارة المحتوى في المؤسسة"، التي تليي طلب الجمعية العامة بتقديم

(٣) يشمل ١٥ في المائة من الميزانية العادية، و ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٢٣ في المائة من الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج.

مقترح مبرر تماماً بشأن تنفيذ نظام إدارة المحتوى في المؤسسة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (القرار ٢٤٣/٦٤، الفقرة ١٢٦)؛

(ج) دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يجري في إطارها تنقيح المقترح السابق للأمين العام المتعلق بمشروع الاستعراض الهيكلي ١، توحيد أداء مكاتب الخدمة على الصعيد العالمي (انظر A/65/491)، وإدماج عملية التنفيذ الجارية لنظام العلاقة مع العملاء. وتستجيب هذه المبادرة أيضاً لطلب الجمعية العامة تقديم مقترح مبرر تماماً بشأن تنفيذ نظام إدارة العلاقة مع العملاء في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (المرجع نفسه)؛

(د) إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تطرح مقترحاً منقحاً لمشروع الاستعراض الهيكلي ٢، تبسيط عمل مراكز البيانات (انظر A/65/491) يتضمن، استجابة لقرارات الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣ و ٢٦٩/٦٣ و ٢٥٩/٦٥، الاحتياجات اللازمة لوضع خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك حل دائم بشأن المقر.

٦٤ - ويبين الشكل الأول في التقرير الروابط القائمة بين قرارات الجمعية العامة السابقة والمبادرات الأربع المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة. ويقدم التقرير، فيما يتعلق بكل مبادرة من المبادرات، تفاصيل عن المعلومات الأساسية للمقترح؛ والأهداف المتوخى تحقيقها؛ والنهج المتبع في التنفيذ، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية والمراحل والجدول الزمني؛ والتقدم المحرز في المجالات ذات الصلة منذ إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ والاحتياجات من الموارد المقترحة لتنفيذ الأنشطة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والتقديرات الأولية للاحتياجات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويقدم الأمين العام أيضاً معلومات عن الفوائد النوعية والكمية المتوقعة من تنفيذ كل مبادرة من المبادرات. ويتضمن المرفق الرابع للتقرير تحليلاً كمياً للفوائد المتوخاة لكل مبادرة من المبادرات.

٦٥ - ويذكر الأمين العام أن هذه المبادرات الأربع، مجتمعة، من شأنها أن تعالج الاحتياجات المؤسسية الحاسمة الأهمية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تحسن من تنفيذ برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة بفعالية وكفاءة. كما أنها ستتيح للمنظمة أن تتحول من نموذج لا مركزي للعمل إلى نموذج موحد، بما يتماشى مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدها الجمعية العامة. وفي إطار هذا النموذج، يتولى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضع استراتيجية ومعايير

وسياسات على نطاق المنظمة، وتوفير النظم والهياكل الأساسية للمؤسسة، وتخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، بينما تتولى وحدات لا مركزية مستقلة مختصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات/المكاتب التعامل مع المسائل المحلية والتشغيلية، وتوفر النظم والخدمات الحاسوبية على صعيد الإدارات حسب الاقتضاء، استناداً إلى معايير المنظمة. ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه في حالة عدم تنفيذ المبادرات أو تنفيذها جزئياً، سيكون من الصعب التغلب على التحديات الناشئة عن استمرار التجزؤ في القدرات والموارد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، بما في ذلك ارتفاع تكلفة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٦ - ويذكر الأمين العام أن تنفيذ المبادرات الأربع، وما سيسفر عنه من معالجة للتجزؤ الذي تتسم به بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية في الأمم المتحدة، من شأنه أن يهيئ بيئة مواتية للتنفيذ والتشغيل الفعالين لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها النظم الحاسوبية للمؤسسة، لا سيما من خلال وضع السياسات والهياكل التنظيمية المناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل والمعايير التقنية، والخدمات التقنية وخدمات الاتصالات والهياكل الأساسية التي يستفيد منها المستعمل النهائي.

٦٧ - ويقترح الأمين العام أن تُنفذ المبادرات الأربع على مدى فترة أربع سنوات من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، وأن تُموّل على أساس إجراء تقاسم التكاليف المعتمد لنظام أوموجا (انظر الفقرة ٦١ أعلاه). ويرد موجز مجموع تكاليف تنفيذ المبادرات الأربع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الفرع ثالثاً من تقرير الأمين العام (A/66/94، الفقرتان ١٥٠ و ١٥١). ويبلغ إجمالي الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ٤٢ ٨٢٢ ٥٠٠ دولار تشمل مبلغ ٤٢٣ ٤٠٠ دولار، يمول من الميزانية العادية، ومبلغ ٢٦ ٥٥٠ ٠٠٠ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام على مدى الفترات المالية ٢٠١١-٢٠١٢، و ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٢٠١٣-٢٠١٤، ومبلغ ٩ ٩٤٩ ١٠٠ دولار من موارد خارجة عن الميزانية في الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج. وتتراوح الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وما بعدها بين ٣٧ و ٥٤ مليون دولار.

٦٨ - ويذكر الأمين العام أنه في سياق الاستجابة لطلب الجمعية العامة تم استعراض المقترحات التي طُرحت في تقارير سابقة وإدخال تنقيحات عليها بهدف عرض مجموعة متكاملة من المقترحات الجديدة وتحقيق أثر مماثل بتكلفة أقل بكثير، بالاستفادة من الجهود والأدوات التكنولوجية الحالية في جميع أنحاء المنظمة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المبادرات المقترحة وُضِعَت بالتشاور والتعاون مع الإدارات والمكاتب، من خلال الآليات

القائمة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيجري نشرها من خلال جهد مشترك بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعض الوحدات التنظيمية الأخرى (انظر A/66/94، الفقرة ٧).

٦٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المقترح للمبادرات الأربع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وقدره ٤٢,٨ مليون دولار، يعكس انخفاضاً نسبته ٣٣ في المائة مقارنةً بالاحتياجات المجمعة من الموارد وقدرها ٦٤ مليون دولار للمقترحات السابقة الواردة في الوثيقتين A/65/491 و A/62/510/Rev.1. وقُدِّم للجنة معلومات موجزة عن الفروق والتكاليف المقارنة بين المقترحات الحالية والسابقة، ترد في المرفقين السادس والسابع أدناه. ويرد عرض عام في المرفق الثامن أدناه للأنشطة الرئيسية المضطلع بها في مجال كل مبادرة من المبادرات والتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٩.

٧٠ - ولاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أن حصة الموارد الممولة من الميزانية العادية في الموارد المقترحة للمبادرات الأربع لا ترد في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/7، الفقرة ثامناً - ١٢٨). وعليه، تمثل المقترحات الواردة في الوثيقة A/66/94 احتياجات إضافية تحت الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠٠ ٦٣٩ ٥ دولار) والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (٣٠٠ ٧٨٤ دولار). وبناءً على طلب اللجنة، تم تزويدها بالتوضيح التالي بشأن علاقة كل مبادرة من المبادرات بالباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك معلومات عن البرنامج الفرعي والوحدة التنظيمية المسؤولة عن تنفيذها:

المبادرة	البرنامج الفرعي	الوحدة التنظيمية
ألف - تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة	- التوجيه التنفيذي والإدارة ٥ - الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٦ - عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - دعم البرامج	- مكتب الأمين العام المساعد/كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات - دائرة الإدارة الاستراتيجية - دائرة إدارة الهياكل الأساسية - قسم التطبيقات الميدانية - المكتب التنفيذي
باء - تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦ - عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دائرة إدارة المعارف
جيم - دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦ - عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- دائرة إدارة الموارد - دائرة إدارة الهياكل الأساسية
دال - إنشاء هيكل أساسي مرّن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦ - عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دائرة إدارة الهياكل الأساسية

ألف - ملاحظات وتوصيات عامة

٧١ - تدرك اللجنة الاستشارية الجهد المبذول لتقديم مقترح منقح لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة. وهي تلاحظ النهج المتبع، في إطار كل مبادرة من المبادرات الأربع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، لإدماج وتجميع ما يتصل بها من مشاريع للاستعراض الهيكلي والأنشطة الجارية في المكتب، وكذا المقترحات المقدمة استجابة لطلبات للجمعية العامة التي لم تنفذ بعد بشأن نظم إدارة المحتوى في المؤسسة وإدارة العلاقة مع العملاء واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وترى اللجنة أن اتباع هذا النهج سيتيح تفادي التنفيذ المُجزئاً لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتيح أيضاً توحيد وتبسيط التقارير عن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى الجمعية العامة لتنظر فيها. وترى اللجنة أن التقارير الجزئية لا تفيد وتؤدي إلى الارتباك.

٧٢ - وفيما يتعلق بمضمون المقترحات، الذي نوقش باستفاضة في تقارير سابقة، تلاحظ اللجنة أن الحلول المتوخاة تركز على تحليل لنتائج الاستعراض الهيكلي لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، والذي أكد حالة التجزؤ في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكد ضرورة انتهاز مزيد من الاتساق والتنسيق في إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/65/491، الفقرات ٩٣-١٠٣؛ و A/65/576، الفقرتان ٩٢ و ٩٣). وقد أكدت اللجنة مراراً على مرّ الأعوام، ضرورة إقامة نظم وقواعد حاسوبية مشتركة على نطاق المنظومة حيثما أمكن، والحاجة إلى قيادة مركزية تتولى وضع السياسات والتوجيه الاستراتيجي وتحديد المعايير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتفق بصفة عامة مع النهج الذي اقترحه الأمين العام.

٧٣ - يحدد الأمين العام، في إطار مبادرة تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، الخطوط العريضة لاستراتيجية لمعالجة مسألة وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوقع توافرها عن طريق التناقص الطبيعي للموظفين، أو دمج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الإدارات، أو التوزيع الأمثل لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، أو تطبيق النموذج العام للتوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإتاحتها لإعادة التوزيع (A/66/94، الفقرات من ٢٠ إلى ٢٧). ويشير إلى أنه سيتم إعداد المقترحات المقبلة بشأن أي تخفيض في عدد الموظفين بالتشاور الوثيق مع الإدارات/المكاتب المعنية، وستعرض تلك المقترحات على الجمعية العامة للنظر فيها، كجزء من العملية العادية لتقديم ميزانية الإدارات. ويفيد

كذلك أنه سيتم تنفيذ أي إجراء توافق عليه الجمعية بالتعاون الوثيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن استيعاب آثار التغيير التكنولوجي على ملاك الموظفين من خلال التخطيط الدقيق للاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية، وذلك بالتشاور مع جميع الإدارات المعنية. وتؤكد أنه سيكون لقبول التوجيهات والأهداف الواردة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور رئيسي في إنجاح هذا المسعى، وتوصي بأن يتم بذل كل جهد ممكن لضمان التعاون الوثيق للإدارات والمكاتب على نطاق الأمانة العامة مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تؤكد اللجنة أن على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعمل عن كثب مع مكتب إدارة الموارد البشرية في تصميم وتطوير وتطبيق النموذج العام للتوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينبغي أن يُدرج كجزء من عملية تخطيط القوة العاملة على نطاق الأمانة العامة.

٧٤ - ويقدم الأمين العام، عن كل مبادرة، معلومات مفصلة حول الفوائد النوعية والكمية المتوقعة من تنفيذها من حيث تحسين تقديم الخدمات؛ والشفافية؛ وتوزيع الأدوار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتنسيق والاتساق بين وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وعمليات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والاستجابة للعملاء؛ وتقديم الدعم للأنشطة الفنية وأنشطة إدارة المعرفة؛ والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والوفورات في التكاليف، التي تتحقق من خلال زيادة الاعتماد على التشغيل الآلي والحد من الازدواجية. ويقدم الأمين العام في المرفق الرابع لتقريره تحليلاً كمياً للفوائد المتوقعة من كل مبادرة (باستثناء مبادرة تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة)، ويشتمل التحليل، من الناحية النقدية، على الفوائد التقديرية الدنيا والقصوى لكل تحسين متوقع، إلى جانب معلومات تبين الافتراضات التي بنيت عليها التقديرات ومنهجية للحساب. وتغطي التحسينات المتوقعة مجموعة واسعة من مقاييس الأداء التي تعكس الوفورات المتوقعة، والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو تحسين الفعالية، مُترجمةً في شكل وفورات في الوقت وفي التكلفة، أو في تجنب التكلفة. وتُقدَّر الفوائد الإجمالية المتوقعة تحقيقها على أساس سنوي بمبلغ يتراوح بين ٨٠,٦ مليون دولار و ١١٤,٥ مليون دولار.

٧٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن مقاييس الأداء تفتقر إلى الدقة في بعض الحالات وأن الفوائد المقدرة مبنية على متوسطات عامة لا يبدو أنها مجدية للغاية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحقق التحسين المعنون "تعزيز تبادل المعلومات بين الإدارات والمواقع"، في إطار مبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يتراوح بين

٣ و ٣,٧ ملايين دولار سنوياً في شكل وفورات في التكلفة. وتبين الحاشية التفسيرية أن المبلغ يستند على افتراض أن تعزيز تبادل المعلومات يسمح لحوالي ٨٠٠٠ شخص بتوفير ١٠ دقائق في الأسبوع، وأن ٦٥ في المائة من ذلك الوقت سيستخدم بطريقة منتجة. وترى اللجنة الاستشارية، في هذه الحالة بالذات، أنه يمكن للمجموعات المهنية تحديد أهداف متباينة، مع وضع أهداف أكثر دقة وقابلية للقياس لتحقيق زيادة في الإنتاجية لكل مجموعة. وتوصي اللجنة، بأن يُطلب إلى الأمين العام، لأغراض وضع المعايير، أن يواصل بلورة وصقل مقاييس الأداء والمنهجية المطبقة لتقدير الفوائد الكمية الناشئة عن الوفورات، والمكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة وتحسين الفعالية، وأن يقدم، عند الاقتضاء، وبالقدر الممكن، المعايير المرجعية المعمول بها لأغراض المقارنة.

٧٦ - وفي المرفق الثالث لتقريره، يعرض الأمين العام الشروط الواجب توافرها من أجل تحقيق الفوائد، ويسلط الضوء على أن التقديرات الواردة هي ذات طبيعة استدلالية، وعلى أنه لا توجد بيانات موثوق بها لتشكيل الأساس للعمليات الحسابية. كما يفيد أن الوفورات المحتملة ستكون متاحة، في أقرب وقت ممكن، بعد أن تكون العمليات والهياكل الجديدة قد رأت النور لمدة سنة واحدة على الأقل، وتكون قد استقرت تماماً. وترى اللجنة الاستشارية، بالنظر للشروط التي عرضها الأمين العام، أن احتمال التحقيق الفعلي للفوائد الكمية المتوقعة في المستقبل يبدو أمراً افتراضياً في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنه، حتى في ظل أفضل الظروف، فإن المشاريع ذات الفترات الزمنية الطويلة تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للتحقيق الفعال للأهداف المقررة في بدايتها، وذلك بسبب التغييرات التي تطرأ مع مرور الزمن على أهداف المشروع، وعلى أنشطة التنفيذ وعلى التكاليف، فضلاً عن دوران العاملين في المشروع. وترى اللجنة أن مصداقية استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل تعتمد على إبراز أدلة على تحقيق فوائد فعلية في التقارير المرحلية المقبلة. وتتوقع اللجنة أن يتم التبليغ عن الفوائد الكمية الفعلية التي تحققت في التقارير السنوية للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتبر اللجنة أن النتائج التي توصل إليها الاستعراض الهيكلي (انظر الفقرة ٦١ أعلاه) تشكل خط الأساس لحالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينبغي أن يقاس التقدم استناداً إليه.

٧٧ - وقد ركزت اللجنة الاستشارية اهتمامها، لدى وضع ملاحظاتها وتوصياتها بشأن المبادرات الفردية في الفرع الثالث - جيم أدناه، على الاختلافات بين المقترحات السابقة والمقترحات الحالية، والاحتياجات المقترحة من الموارد، والأنشطة المنجزة منذ صدور التقرير السابق (A/65/491). وقدم الأمين العام في ذلك التقرير تحليلاً متعمقاً لنتائج الاستعراض

الهيكلية لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، مع منظور شامل على نطاق المنظمة بشأن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحالة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة. كما قدم معلومات تفصيلية عن المبررات والأهداف والفوائد وخطط تنفيذ المشاريع الأربعة المقترحة لمعالجة نتائج الاستعراض الهيكلي. وقد علقت اللجنة الاستشارية بإسهاب، في تقريرها ذي الصلة، على تلك المقترحات. وتشير اللجنة إلى أن تقرير الأمين العام الحالي ينقح مشاريع الاستعراض الهيكلي ويقدمها في غلاف جديد بوصفها مبادرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، ويوسع نطاقها في بعض المجالات، ويدمج فيها متطلبات إضافية مثل إدارة المحتوى في المؤسسة، لكن جوهر المقترحات الرئيسية يظل دون تغيير. وبالمثل تظل نقاط الضعف التي تهدف المقترحات لمعالجتها دون تغيير. كما أن ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة الواردة في تقريرها A/65/576 لا تزال صالحة.

٧٨ - وقدم الأمين العام في الفقرات من ٤١ إلى ٥٩ من تقريره السابق عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/491)، آخر المستجدات بشأن الأهداف والأنشطة الرئيسية المضطلع بها والمخطط لها فيما يتعلق بإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبكل برنامج من البرامج الاستراتيجية الثلاثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي: برنامج إدارة المعارف، وبرنامج إدارة الموارد، وبرنامج إدارة الهياكل الأساسية. وأعربت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة عن تقديرها لتقديم نظرة شاملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم الاضطلاع بها على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك المعلومات المستكملة المتعلقة بحالة تنفيذ النظم الحاسوبية المؤسسية الرئيسية (انظر A/65/576، الفقرة ٥٨). وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم استكمال شامل مماثل والتوسع في توضيح حالة النظم الحاسوبية المؤسسية الرئيسية التي هي قيد التطوير في التقرير المرحلي السنوي المقبل عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٩ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩) بأن يعيد الأمين العام النظر في ترتيب الأولويات وتحديد مراحل مشاريع الاستعراض الهيكلي وتقديم نهج تنفيذ بديلة. وبينما تلاحظ اللجنة الاهتمام الذي حظيت به تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة بصياغة وتقديم المبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الجهود المبذولة لخفض التكاليف الإجمالية، فإنها تشير إلى أن مقترحات المبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تمثل قدرا كبيرا من الإنفاق. علاوة على ذلك، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن من اللازم تنفيذ المجموعة

الكاملة من الأنشطة المرتبطة بالمبادرات الأربع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة في نفس الوقت. كما أن اللجنة، في ضوء الصعوبات التي تمت مواجهتها في إدارة مشروع أو موجه، غير مقتنعة بقدرتها الأمانة العامة على الاضطلاع بعدد كبير من مبادرات الإصلاح الإداري المعقدة في وقت واحد، وتنفيذها بنجاح، وخاصة المبادرات التي تنطوي على تغيير مؤسسي كبير (انظر الفقرة ٥٩ أعلاه). علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الجدول الزمني الضيق لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٤ (انظر A/66/379)، فإن اللجنة تعتقد أن على الأمانة العامة أن تتجنب، قدر الإمكان، إطلاق مبادرات رئيسية جديدة وأن تمضي قدما في تنفيذ المشاريع الجارية بطريقة أكثر تدرجا، تسمح بالتحليل السليم للدروس المستفادة من التجارب الأخيرة واستيعابها. وبناء عليه، وفي إطار مناقشتها للمبادرات الفردية في الفرع الثالث - جيم أدناه، توصي اللجنة بأن يقوم الأمين العام بالمزيد فيما يتعلق بإعادة تحديد الأولويات وتقليص نطاق الأنشطة المتوخاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار كل مبادرة من المبادرات الأربع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، وتحديد الجوانب التي يمكن أن تؤجل دون وضع حد للأنشطة الجارية أو التأثير سلبا عليها، أو المساس بالعائد المتوقع من استثمارات تمت بالفعل.

باء - الاحتياجات الإجمالية من الموارد

٨٠ - تورد الجداول أدناه ملخصا للاحتياجات من الموارد للمبادرات الأربع بحسب وجوه الإنفاق ومصدر التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتقديرات الدنيا والتقديرات القصوى لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وما بعدها. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، باستثناء وظائف الميزانية العادية، وعددها ١٤ وظيفة، والتي من المقترح إنشاؤها بموجب المبادرة الأولى وتمثل نفقات جارية، فإن تمويل جميع الأنشطة الأخرى المتوخاة في إطار المبادرات الأربع تمثل استثمارة مرة واحدة، وأنه لن تكون هناك حاجة لتكاليف إضافية عند الانتهاء من التنفيذ. وتلاحظ اللجنة أن نسبة كبيرة من الاحتياجات من الموارد قد اقترحت في إطار بند الخدمات التعاقدية. ولتسهيل النظر في الاحتياجات المقترحة، فقد ورد في الجدول ١ أدناه تفصيل بحسب نوع الإنفاق لكل من تراخيص وأدوات البرمجيات، وتكاليف الموظفين، والمعدات الحاسوبية والهياكل الأساسية، وأنشطة إدارة التغيير.

الجدول ١

الاحتياجات المقترحة من الموارد حسب أوجه الإنفاق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	تخصيص إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة	تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الوظائف	٢ ٨٨٣,٦	-	-	-
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٣٤٦,٦	-	-	٥١١,٢
سفر الموظفين	١٥٠	١٩,٦	١٦,٥	-
الخدمات التعاقدية	٤٩٨	١٠ ٠٥٧,٢	١١ ١٠٣,٥	٤ ٣٦٩,٥
تراخيص وأدوات البرمجيات	-	٣ ٠١٣	٣ ٩٤٧,٣	٢ ٢٣٠,٢
تكاليف الموظفين	-	٤ ٧٥٥,٨	٧ ١٥٦,٢	٢ ١٣٩,٣
المعدات الحاسوبية والهياكل الأساسية	-	٥٧٢,٦	-	-
أنشطة إدارة التغيير	-	١ ٧١٥,٨	-	-
مصرفات التشغيل العامة	٢ ٩٧٣,٧	١ ٠٥٩,٦	٤٤٣,٣	-
اللوازم والمواد	-	-	١ ١٦٦,١	-
الأثاث والمعدات	٥٠٢	١٧,٦	٢٧,٤	٤ ٩٤٧,٢
المجموع	٨ ٣٥٣,٩	١١ ٤٨٨,٨	١٣ ١٥١,٩	٩ ٨٢٧,٩

الجدول ٢

الاحتياجات المقترحة من الموارد حسب مصدر التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مصدر التمويل	تخصيص إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة	تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الميزانية العادية ^(أ)	١ ٢٥٣,١	١ ٧٢٣,٣	١ ٩٧٢,٨	١ ٤٧٤,٢
حساب دعم عمليات حفظ السلام	٥ ١٧٩,٤	٧ ١٢٣,١	٨ ١٥٤,٢	٦ ٠٩٣,٣
الموارد الخارجة عن الميزانية	١ ٩٢١,٤	٢ ٦٤٢,٤	٣ ٠٢٤,٩	٢ ٢٦٠,٤
المجموع	٨ ٣٥٣,٩	١١ ٤٨٨,٨	١٣ ١٥١,٩	٩ ٨٢٧,٩

(أ) يُقدر الأثر المتأخر في فترات السنتين القادمة لوظائف الميزانية العادية المقترح إنشاؤها، وعددها ١٤ وظيفة، بمبلغ ٦٠٠ ٣٢٥ دولار.

الجدول ٣

الاحتياجات من الموارد المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وما بعدها
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات	تخسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة	تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الوظائف (الأثر المتأخر)	٢ ٣٢٥,٦	-	-	-
الاحتياجات الدنيا	١ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	١٤ ٩٠٠	١١ ٦٠٠
الاحتياجات القصوى	٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٢٢ ٣٠٠	١٧ ٤٠٠

جيم - الملاحظات والتوصيات بشأن المبادرات الفردية

١ - تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة

٨١ - ترد مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بمبادرة تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، في الفقرات من ٨ إلى ٥٣ من تقريره. والمبادرة تجمع بين اقتراحين سابقين مترابطين وتعتمد عليهما، وهما الاقتراحان المعروضان في الوثيقة A/65/491: المشروع ٣ من مشاريع الاستعراض الهيكلي، ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروع ٤ من مشاريع الاستعراض الهيكلي، تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما ذكر في الفقرة ٦٢ أعلاه، أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها ٢٥٩/٦٥ بالمضي في تنفيذ المشروع ٣ من مشاريع الاستعراض الهيكلي، ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقررت أن يتم توفير مبلغ ١,٥ مليون دولار اللازم للمشروع لعام ٢٠١١ من الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. كما قررت الجمعية العامة توفير مساعدة مؤقتة عامة تعادل سبع وظائف برتبة ف-٤ للمشروع ٤ من مشاريع الاستعراض الهيكلي، أي مشروع تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منها خمس وظائف تمول من الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات من الموارد لا تزال تُرصد من أجل تحديد التمويل للموارد المعتمدة للمشروع (مبلغ ١,٥ مليون دولار و ٥ وظائف برتبة ف-٤ ممولة من المساعدة المؤقتة العامة). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في الاقتراح الحالي للأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١١، بأن التمويل الخاص بتلك الموارد لم يحدّد بعد، وأن استقدام موظفين لشغل وظيفتين برتبة ف-٤ ممولتين من المساعدة المؤقتة العامة جارٍ. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الموارد

المخصصة للوظيفتين برتبة ف-٤ الممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة جرى توفيرها مرة واحدة في عام ٢٠١١، ولم يُقترح استمرارها في مقترحات الميزانية للباب ٣٠ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/66/7، الفقرة ثامنًا - ١٣٤).

٨٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأهداف ونهج التنفيذ فيما يخص جزء المبادرة المتعلق بترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظلت دون تغيير إلى حد كبير مقارنة بالاقترح السابق الوارد في الوثيقة A/65/491. غير أن الجدول الزمني للتنفيذ جرى تكييفه ليُظهر الأنشطة التي أُنجزت بالفعل، والتي شملت من جملة أمور أخرى: تعريف المهام والوظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقواعد الاستعانة بالمصادر في هذا المجال؛ والاستعراض التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتصميم المعايير الخاصة باستعراض الإدارات لوحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصياغة العمليات الخاصة بذلك (انظر A/66/94، الفقرة ٣٨ والشكل الثاني). وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب أنشأ إطارا جديدا لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووظيفة لخدمات العملاء، ووضع عدة سياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزاد من استخدامه للمعايير، واستعرض مقترحات الميزانية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة.

٨٣ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره إلى أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ تطبيق، سيجري تخفيضها من خلال التنسيق المتواصل للمهام الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكنيجة لتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، أوموجا. وأوصت اللجنة في تقريرها السابق بأن يقوم فريق مشروع أوموجا، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوضع قائمة بالتطبيقات التي يمكن الاستعاضة عنها بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ورأت اللجنة أن الأنشطة المتعلقة بالتخطيط لوقف العمل بنظم معينة يتعين أن ينسقها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في سياق المشاريع المنبثقة عن نتائج الاستعراض الهيكلي للقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/576، الفقرة ٣٢). وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تقليل التجزؤ في التطبيقات وفي الهياكل الأساسية، وإزالة النظم المتكررة والزائدة عن الحاجة (انظر أيضا الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أعلاه). وينبغي أيضا وضع قائمة شاملة بالتطبيقات والهياكل الأساسية على نطاق المنظمة التي يمكن دمجها أو الاستعاضة عنها. كما توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحليله وأن يقدم معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد في سياق تقريره المرحلي المقبل.

٨٤ - وفيما يتعلق بمقترحات تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشير الأمين العام إلى أن استعراضا تنظيميا للمكتب أجري في عام ٢٠١٠ في إطار مشروع الاستعراض الهيكلي لمبادرة ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94، الفقرة ٣١). ووفقا لما أفاد به الأمين العام، خلص الاستعراض إلى أن سبعا من المهام الشاملة الحاسمة لا تحظى بالقدر الكافي من الموظفين ويلزم تعزيزها لتمكين المكتب من إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات: البنية والمعايير في المؤسسة؛ وإدارة الأمن والمخاطر؛ والتخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات؛ وإدارة حافظات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإدارة المالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة علاقات العمل؛ والبحوث في مجال التكنولوجيا (A/66/94، الفقرات من ٣١ إلى ٣٤). واستنادا إلى نتائج الاستعراض، يقترح الأمين العام نقل سبع وظائف ضمن المكتب من المهام التشغيلية إلى المهام الشاملة، وكذلك إنشاء ١٤ وظيفة جديدة (٢ مد-٢، و ٢ ف-٥، و ١٠ ف-٤) في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لمواصلة تعزيز القدرات في تلك المجالات الشاملة. ويورد المرفق الثاني لتقرير الأمين العام خريطة تنظيمية للهيكل المقترح لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تبين عمليات نقل الوظائف والوظائف الجديدة التي تقترحها الشعبة/الدائرة والبرنامج الفرعي.

٨٥ - ويبين الشكل الثاني من التقرير الجدول الزمني لأنشطة التنفيذ الرئيسية التي يتعين القيام بها في سياق مبادرة تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، ويرد بيان تلك الأنشطة في الفقرة ٤٤ من التقرير. ويشير الأمين العام إلى أن العمل سيستمر بشأن تنفيذ النموذج العام للتوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوحيد الألقاب الوظيفية وتوصيفات الوظائف، بالتشاور الوثيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وسيجري استعراض كل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، وهو ما يستتبع تقديم توصيات بشأن إدخال تغييرات هيكلية على الوحدات، ووضع ترتيباتها للإبلاغ داخل الإدارات والمكاتب الخاصة بكل منها، وإجراء تقسيم واضح للعمل فيما بين مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ٢٠ من التقرير، سيغطي استعراض وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مقترحات تتعلق بدمج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الإدارات والتوزيع الأمثل على نطاق الأمانة العامة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك انخفاض في الاحتياجات العامة من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوصيات ستقدم إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها (انظر أيضا الفقرة ٧٣ أعلاه) في إطار عملية إعداد الميزانية، وذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل الإدارات/المكاتب في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر، وفي إطار مقترحات ميزانيات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ فيما يخص أي توصية تتعلق بإدارة الدعم الميداني، وأن "موجة" أولية من البعثات الميدانية سيجري استعراضها. ويتوخى الأمين العام تنفيذ أي تغييرات توافق عليها الجمعية العامة ابتداء من الجزء الثاني من عام ٢٠١٣ فيما يخص البعثات الميدانية الأولية وفي عام ٢٠١٤ فيما يخص الإدارات/المكاتب في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر. ويشير إلى أن تعزيز المهام الشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل جهدا متواصلا، استهل في عام ٢٠١١، ويتعين مواصلة طوال فترة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٧ - وتبلغ تقديرات الاحتياجات من الموارد المخصصة للمبادرة ٨,٤ ملايين دولار، بما في ذلك: (أ) مبلغ ٢ ٨٨٣ ٦٠٠ دولار فيما يتصل باقتراح إنشاء ١٤ وظيفة (٢ مد-٢، و ٢ ف-٥، و ١٠ ف-٤)؛ و (ب) مبلغ ١ ٣٤٦ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، بما يعادل وظيفتين برتبة ف-٥، ووظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمدة ١٢ شهرا لكل منها في عام ٢٠١٢، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ لمدة ٦ أشهر إضافية في عام ٢٠١٣، من أجل تنفيذ الأنشطة المتعلقة بترشيد هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع النموذج العام للتوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإطار الاستراتيجي لتخطيط القوى العاملة؛ و (ج) مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر الموظفين؛ و (د) مبلغ ٤٩٨ ٠٠٠ دولار من أجل الخدمات التعاقدية لتغطية احتياجات إدارة التغيير لما يقدر بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين سينقلون لأداء مهام وظيفية مختلفة؛ و (هـ) مبلغ ٢ ٩٧٣ ٧٠٠ دولار المدرج تحت مصروفات التشغيل العامة لتغطية استئجار الأماكن وتكاليف أخرى تتصل بإنشاء الوظائف المقترحة واستمرار المساعدة المؤقتة العامة؛ و (و) مبلغ ٥٠٢ ٠٠٠ دولار المدرج تحت تكاليف الأثاث والمعدات، الذي يتصل أيضا بالوظائف المقترحة وملاك الموظفين. ويقدر حاليا الأثر المتأخر المترتب على الوظائف الـ ١٤ المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٢ ٣٢٥ ٦٠٠ دولار (انظر A/66/94، الجدول ١ والفقرات من ٤٥ إلى ٥٣).

٨٨ - وترد تفاصيل مهام الوظائف المقترحة في الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن سبع وظائف من أصل الوظائف العشر المقترحة برتبة ف-٤ تقابل الوظائف السبع الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة التي وافقت عليها الجمعية العامة

في السابق (انظر القرار ٢٥٩/٦٥ والفقرة ٨١ أعلاه) والتي كان يقترح تحويلها. وفيما يلي الوظائف الـ ١٤ المقترح إنشاؤها/تحويلها:

(أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة:

١' يُقترح إنشاء وظيفة برتبة مد-٢ لمدير إدارة الاستراتيجية العالمية في مكتب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، يتولى شغلها، بالتشاور الوثيق مع المكتب، مسؤولية كفالة الاتساق في أنشطة وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة وفي مجمل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبعين، وذلك في ما يتعلق بالهيكل الأساسي والبنية، وتطوير التطبيقات، وإعادة تنظيم العمليات والشبكات، والاستعانة بالمصادر الخارجية، وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدعم؛

٢' يُقترح إنشاء وظيفة لموظف اتصالات برتبة ف-٤ لإدارة استراتيجية الاتصالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة وتنسيق تنفيذها، وتشجيع البرامج والمبادرات الاستراتيجية وتقديم المشورة والخبرة الفنية لمديري برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرهم من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن مجموعة من قضايا الاتصالات والأساليب والنهج المتبعة فيها؛

(ب) في إطار البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

١' يُقترح إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ لإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دائرة الإدارة الاستراتيجية، وسيتولى شغلها مسؤولية تخطيط ووضع وتنفيذ إدارة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان تنسيق الأنشطة المتصلة بجميع المهام الأمنية على نطاق الأمانة العامة على نحو يتسم بالكفاءة. وسيكفل شاغل الوظيفة أيضا تداول المعلومات المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أصحاب المصلحة المتأثرين، ومن ثم التقليل من انكشاف المنظمة لمخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهجمات الإلكترونية؛

٢' يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ للتخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شغلها مسؤولية تخطيط ووضع وتحديث استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسؤولية رصد

عملية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإبلاغ عن تلك العملية. وسيكفل شاغل الوظيفة مواءمة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية وعلى مستوى المؤسسة، واتساق تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبعين في الأمانة العامة؛

٣' يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤، لبنية المؤسسة، في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شاغلها مسؤولية توفير التوجيه والإرشاد عموماً، وتقديم تعريف لبنية المؤسسة من أجل تحليل وتصميم وتقديم حلول خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتلاءم مع المجالات الفنية ومجالات التكنولوجيا على حد سواء؛

٤' يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ للبحوث في مجال التكنولوجيا في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شاغلها مسؤولية تنسيق الأنشطة المتعلقة بأبحاث التكنولوجيا على نطاق المنظمة بالتعاون مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعقب التكنولوجيات الناشئة وتوفير التوجيه والمشورة الاستراتيجية بشأن استخدامها في الأمانة العامة. وسيساعد شاغل الوظيفة أيضاً في تعريف البنية وتحديد احتياجات المنظمة من التكنولوجيا استناداً إلى التكنولوجيات الجديدة الناشئة؛

٥' يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ لإدارة أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شاغلها مسؤولية وضع معايير الأداء على نطاق المنظمة لوحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع آليات الإبلاغ الداخلية والخارجية الملائمة؛

٦' يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ لإدارة حافظات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شاغلها تعهد قائمة جرد القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي جرى وضعها في سياق الاستعراض الهيكلي وإنشاء العمليات والنظم الملائمة لكفالة شفافية نفقات المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولدعم عملية صنع القرارات بشأن الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٧' يُقترح تحويل وظيفتين برتبة ف-٤ لإدارة علاقات العمل في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وسيتولى شاغلها مسؤولية إقامة علاقات استراتيجية وإدارتها والإبقاء عليها مع العملاء على نطاق المنظمة بغرض كفالة مواءمة الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احتياجات المنظمة. وسيكون شاغلا الوظيفتين أيضا مسؤولين عن التفاوض بشأن دمج التطبيقات المتشابهة في المجالات الفنية وتقليل عدد التطبيقات الزائدة عن الحاجة.

(ج) في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

١' يُقترح إنشاء وظيفة مدير برتبة مد-٢ في دائرة إدارة الهياكل الأساسية. وسيتولى شاغل الوظيفة المسؤولية عن توجيه وتنسيق تطوير الهياكل الأساسية في المؤسسة وكذلك عملياتها بما في ذلك استعادة القدرة على العمل على الصعيد العالمي، بعد الأعطال الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقيادة الجهود لمواءمة الهياكل الأساسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا أيضا عن الدفع بالبنية وتوحيدها على نطاق المنظمة، وضمان زيادة توافر الهيكل الأساسي العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة موثوقيته؛

٢' يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس دائرة النظم الميدانية لتطوير تطبيقات المؤسسة في الميدان. وسيتولى شاغل الوظيفة المسؤولية عن قيادة دائرة النظم الميدانية، التي تعمل بدون رئيس منذ نقلها من إدارة الدعم الميداني إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(د) في إطار الدعم البرنامجي:

١' يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لإدارة الموارد البشرية في المكتب التنفيذي؛

٢' يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ للإدارة المالية في المكتب التنفيذي.

٨٩ - اعترافا بضرورة توجيه وتنسيق الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المقترحة لمدير برتبة مد-٢ لدائرة إدارة الهياكل الأساسية. وريثما ينهي الأمين العام استعراضه لجميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، ويتوافر المزيد من المعلومات عن الاحتياجات العامة من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرتين ٨٥

و ٨٦ أعلاه)، تعتقد اللجنة أنه من السابق لأوانه إنشاء وظائف جديدة في هذا المجال في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكنها تعترف بضرورة الزيادة المؤقتة في قدرة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الأنشطة الاستراتيجية الشاملة لعدة قطاعات في إطار ولايته الموسّعة على نطاق المنظمة، بما في ذلك وضع البنية والمعايير المؤسسية (انظر A/65/576، الفقرة ١٠٠). ومع أخذ قرارات الجمعية العامة بشأن الاقتراحات السابقة للأمين العام بعين الاعتبار (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية باستمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة السبع برتبة ف-٤، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراحات المتبقية وهي إنشاء وظيفة برتبة مد-٢ لمدير إدارة الاستراتيجية العالمية؛ ووظيفة برتبة ف-٥ لإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ووظيفة برتبة ف-٥ لرئيس دائرة النظم الميدانية لتطوير تطبيقات المؤسسة في الميدان؛ ووظيفة برتبة ف-٤ لموظف شؤون الاتصالات في مكتب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ ووظيفتين برتبة ف-٤ في إطار الدعم البرنامجي.

٢ - تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩٠ - تُصمم المبادرة الثانية، وهي مبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - التي كانت تعرف سابقاً باسم إدارة المحتوى في المؤسسة - لتوفر برنامجاً متكاملًا لإدارة المعارف يتكون من وظائف التعاون، وإدارة الوثائق والسجلات، وإدارة المحتوى الشبكي، وقدرات البحث للمؤسسة. ويستجيب الاقتراح أيضاً للفقرة ١٢٦ من القرار ٢٤٣/٦٤ التي طلبت الجمعية العامة فيها إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً مبرراً تماماً بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف ذات الصلة بتنفيذ إدارة محتوى المؤسسة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن إدارة المحتوى في المؤسسة لم تكن مشمولة في إطار المقترحات السابقة لأربعة مشاريع استعراض هيكلية واردة في الوثيقة A/65/491.

٩١ - وترد مقترحات الأمين العام المتعلقة بمبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرات من ٥٤ إلى ٨٢ من تقريره (A/66/94). ومن التحديات الرئيسية التي يجب التصدي لها في تنفيذ المبادرة، عدم وجود معايير وأدوات على نطاق المنظمة تمكّن من النشر الفعال على الإنترنت والعمل المشترك من خلالها، وكذلك انعدام سجل مركزي للوثائق وتصنيف علمي لها لتسهيل البحث عن المعلومات المخزنة في العديد من السجلات عبر أنحاء المنظمة واستخدام هذه المعلومات (A/66/94، الفقرة ٥٧). ويشير

الأمين العام إلى أن خريطة الطريق لإدارة المعارف وضعت في العام ٢٠٠٩، عن طريق التعاون بين الإدارات والمكاتب، والمناقشات التي أجريت في إطار الفريق العامل المعني بإدارة المعارف وبمساعدة من خبراء في مجال إدارة المعارف. وقد أظهرت خريطة الطريق أن عدم اتساق أنشطة إدارة المعارف وعدم اتساق استخدام الأدوات التكنولوجية السائدين في هذا المجال، لا يزالان يعوقان قدرة المنظمة على تنفيذ برامجها بشكل فعال، ويزيدان في الوقت نفسه تكلفة العمليات دون داع (A/66/94، الفقرة ٥٦).

٩٢ - ويشير الأمين العام إلى أن الأهداف المتوخاة في إطار مبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي وضع مناهج على نطاق المؤسسة؛ وتحسين وتعزيز قدرات دعم التحليل واتخاذ القرارات؛ وتحسين سياسات وعمليات إدارة المعلومات؛ وتيسير وتعزيز تبادل المعارف والتعاون؛ وتحسين إدارة المواقع الشبكية ومحتواها؛ وتحسين تنظيم المعلومات وسبل الوصول إليها وصلاحياتها للاستخدام؛ والحفاظ على المعارف المؤسسية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩).

٩٣ - ويرد بيان الفوائد النوعية والكمية المتوقعة من تنفيذ المبادرة في الفقرتين ٦١ و ٦٢ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أن قيمة الموارد المخصصة لأنشطة إدارة المعارف غير متوفرة بأي درجة من الدقة، ولكن يقدر أنها عالية للغاية، نظراً للتجزؤ الواسع النطاق لعمليات إدارة المحتوى وأدوات وموارد المنظمة. وتفيد التقديرات أن إجمالي الوفورات الناجمة عن هذه المبادرة بعد تنفيذها الكامل ستتراوح بين ٢٣ و ٢٨ مليون دولار على أساس سنوي متكرر. وترد تفاصيل عن التحسينات المتوقعة والوفورات الناتجة في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تعليقاً في الفقرة ٧٥ أعلاه على الحاجة إلى صقل مستمر لمقاييس الأداء والمنهجية المستخدمين لتقدير الوفورات ومكاسب زيادة الكفاءة، تنطبق بشكل مماثل على الفوائد المحددة في ما يتعلق بمبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٤ - وتبين خطة تنفيذ مبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرات من ٦٣ إلى ٧٦ من تقرير الأمين العام، وهي تغطي النهج المتبع وأنشطة التنفيذ الرئيسية والجدول الزمني. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجموعة التالية المكونة من أربع قدرات أساسية في مجال إدارة المعارف ستنفذ في كل مركز من مراكز العمل:

(أ) عنصر للتعاون، لتمكين المنظمة من إقامة الشراكات الافتراضية، وتبادل المعارف، والعثور على الخبراء وتكوين مجتمعات الممارسين. وسيجري استكمال أداة الغرفة

الإلكترونية "e-Room" المستخدمة حالياً بأدوات أحدث تسمح بالتدوين، والويكي "wiki" وغيرها من الخيارات التي تتيح الاتصال والتشاور بين موظفي الأمم المتحدة؛

(ب) عنصر لإدارة الوثائق والسجلات، لتمكين المنظمة من إعداد واستخدام وتبادل الوثائق من أنواع المحتوى كرسائل البريد الإلكتروني، والاحتفاظ بها والتخلص منها، بما يتماشى مع سياسات المؤسسة ومعاييرها ومبادئها التوجيهية. ويشير الأمين العام إلى أنه بناء على خريطة الطريق لإدارة المحتوى في المؤسسة التي وضعت في عام ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٩١ أعلاه)، أنشئ في أواخر عام ٢٠١٠ نظام موحد لإدارة الوثائق والسجلات، وصُمم لتوفير سجل معلومات مركزي مأمون قابل للتوسيع يستوعب جميع أنواع وثائق الأمم المتحدة. ومن القدرات الوظيفية الرئيسية لهذا النظام: تحقيق تدفق العمل في إدارة الوثائق؛ وإتاحة خدمات مكتبة الوثائق كتنظيم حركة الدخول والخروج ومراقبة النسخ؛ وإدارة قواعد الاحتفاظ بالوثائق والتصرف فيها والجدول الزمني لذلك؛ وتأمين الوصول إلى الوثائق؛ وتحويل الوثائق الورقية إلى وثائق رقمية. وسينفذ هذا المشروع على مراحل طوال اثنتين من فترات السنتين (الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) وسيدعمه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوة على ذلك، سيتم نقل نظام الوثائق الرسمية إلى النظام الجديد لتحسين قدرته الوظيفية وزيادة موثوقيته؛

(ج) عنصر لإدارة المحتوى الشبكي، لتمكين المنظمة من تحسين حضورها على الإنترنت عن طريق تسهيل تشكيل المواقع ومجموعات المواقع والصفحات ومختلف أجزاء الشبكة والوثائق وتسهيل انتشارها ومواءمتها وهيئتها على النحو الأمثل. وسيبدأ المشروع بإنشاء الصفحة "iSeek 2.0" للشبكة الإلكترونية الداخلية للأمانة العامة، وستتم تجربة أعمال التطوير على مواقع شبكية مختارة على الإنترنت. وسيطبق نظام إدارة المحتوى في وقت لاحق على مواقع الأمم المتحدة العالية الأثر على الشبكة، بما في ذلك www.un.org، وسيقوم في نهاية المطاف على منهاج عالمي، بُني وفقاً لقواعد الإدارة السليمة للسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والمعايير، تؤازره خدمات دعم تشرف على إنشاء المواقع الإلكترونية الجديدة وتبسط عمليات إنشائها وتوفر لها ضمان الجودة؛

(د) عنصر للبحث على صعيد المؤسسة، سيقوم بفهرسة قدر هائل من المعلومات والمعارف في سجلات مختلفة للمعلومات ويمكن المنظمة من البحث عن معلومات ذات صلة والعثور عليها بفعالية أكبر. ويشير الأمين العام إلى أن نظام البحث على صعيد المؤسسة سيطبق في البدء على سجلات الوثائق الحالية مثل www.un.org و ODS و iSeek، ثم سيطبق بعد ذلك على مصادر المعلومات الأخرى في بيئة إدارة الوثائق والسجلات وبيئة التعاون.

وكلما أدخلت سجلات جديدة، سيجري إدراجها أيضا في منظومة البحث على صعيد المؤسسة، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء بوابة بحث جامعة للمنظمة بأكملها، وللدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

٩٥ - ويذكر الأمين العام أن هذه العناصر يجب أن تنفذ معاً من أجل تحسين قدرة المنظمة على جمع المعلومات وتحليلها وتوليقيها وتقديمها طوال دورة حياة المعارف المؤسسية وزيادة سبل الوصول إلى هذه المعارف أمام جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. ويؤكد أيضا على الحاجة إلى الدعم التام من الإدارات والمكاتب والحاجة إلى تخطيط التنفيذ وتنسيقه عن طريق آليات حوكمة منظمة تنظيميا جيدا من أجل تحقيق النجاح وكفالة اعتماد سياسات وعمليات وأدوات تكنولوجية محسنة لإدارة المعارف. وتشمل آليات الحوكمة القائمة لكفالة هذا التنسيق اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفريق الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفريق العامل المعني بإدارة المعارف، ومديري الإدارات والمكاتب على نطاق الأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرات ٦٣ إلى ٦٥).

٩٦ - ويبين الشكل الرابع في تقرير الأمين العام الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة الرئيسية المقرر إنجازها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك: إنشاء الهيكل الأساسي وآلية الحوكمة لإدارة المعارف على نطاق المؤسسة؛ وبدء مشاريع تجريبية في مجالي التعاون وإدارة السجلات والوثائق؛ وبدء مشاريع تجريبية في مجال إدارة المحتوى الشبكي؛ ومباشرة أنشطة إدارة المعارف في ما يصل عدده إلى ١٠ من الإدارات والمكاتب الموجودة خارج المقر والبعثات الميدانية؛ وإنشاء قدرات البحث على صعيد المؤسسة. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يُتوخى الشروع في أنشطة إدارة المعارف ودعم هذه الأنشطة بالنسبة لما تبقى من الإدارات والمكاتب الموجودة خارج المقر والبعثات الميدانية، وتعد تقديم الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة ٧٦).

٩٧ - ويصل مجموع الموارد المقترحة لتنفيذ المبادرة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١١,٥ مليون دولار، وتتكون من ١,٧ مليون دولار من موارد الميزانية العادية، و ٧,١ ملايين دولار من حساب الدعم، و ٢,٦ مليون دولار من مصادر التمويل الخارجية عن الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الموارد المقترحة يمثل تكلفة لمرة واحدة ولن تكون مطلوبة بعد التنفيذ الكامل للمبادرة (انظر الفقرة ٨٠ أعلاه). وعلمت اللجنة أنه، بالمقارنة مع ذلك، تبلغ تكاليف المقترحات السابقة لإدارة المحتوى في المؤسسة والتي وردت في الوثيقة A/62/510/Rev.1 ما مجموعه ١٤,٩ مليون دولار. ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات لاقتراحه الحالي تم تخفيضها باعتماد نهج مرحلي يبدأ بتنفيذ مشروع تجريبي، وكذلك بالبناء على أنشطة إدارة المعارف التي أنجزت بالفعل في حدود الموارد المتاحة منذ

إعداد المقترحات الأولية. وعلمت اللجنة الاستشارية أيضا بإحراز التقدم في المجالات التالية: إصدار السياسات والمعايير من جانب الفريق العامل المعني بإدارة المعارف؛ وشراء وتجهيز برنامج لإدارة المحتوى في المؤسسة؛ ونشر أدوات العمل التعاوني في مواقع مختارة؛ والتشغيل التجريبي لبوابة تيسر إدارة الوثائق والسجلات وتقديم المعلومات؛ وتحسين وظائف البحث في نظام الوثائق الرسمية وغيره من السجلات.

٩٨ - وتتوزع الاحتياجات المقدرة البالغة ١١,٥ مليون دولار المقترحة لتنفيذ المبادرة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على النحو التالي: (أ) ١٩٦ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين؛ و (ب) ١٠ ٠٥٧ ٢٠٠ دولار للخدمات التعاقدية، ويشمل ذلك ٣ ٠١٣ ٠٠٠ دولار للحصول على رخص وخدمات صيانة إضافية للبرامجيات، و ٤ ٧٥٥ ٨٠٠ دولار للموظفين التعاقديين، و ٥٧٢ ٦٠٠ دولار للمعدات الحاسوبية والتخزين، و ١ ٧١٥ ٨٠٠ دولار لأنشطة إدارة التغيير؛ و (ج) ١ ٠٥٩ ٦٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة لتغطية تكاليف الدعم المشتركة المتعلقة بالموظفين التعاقديين المقترح توظيفهم؛ و (د) ١٧٦ ٠٠٠ دولار تحت بند الأثاث والمعدات، وهي تتعلق أيضا بالموظفين التعاقديين المقترح توظيفهم. وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن الاحتياجات البالغة ١ ٧١٥ ٨٠٠ دولار لإدارة التغيير والخدمات المتعلقة بتنفيذ أنشطة إدارة التغيير (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩ (د)). وأبلغت اللجنة بأن أنشطة إدارة التغيير أدمجت ضمن منهجية إدارة المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الاختلالات الناجمة عن اعتماد تطبيقات وتكنولوجيات وعمليات جديدة، وأن إدراج تمويل لمثل هذه الأنشطة يعد ممارسة فضلى عند تنفيذ مشاريع واسعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على اعتماد تكنولوجيات وأساليب عمل جديدة.

٩٩ - وتدرك اللجنة الاستشارية أوجه الضعف الحالية في إدارة المعلومات، وضرورة تزويد المنظمة بأدوات وعمليات معززة لاكتساب المعارف والحفاظ عليها وتبادلها، وكذلك للبحث عن المعلومات والعثور عليها بمزيد من الفعالية والكفاءة. ومع أن اللجنة الاستشارية أخذت علما بتعليق الأمين العام بشأن ضرورة تنفيذ العناصر الأربعة للمبادرة سوية فإنها ترى أن تنفيذ المجموعة الكاملة من الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك تنفيذ جميع العناصر الأربعة في عشر إدارات، ينطوي على قدر مفرط من التفاؤل. وتعتقد اللجنة الاستشارية كذلك أنه ينبغي للأمين العام أن يبحث عن حلول بديلة لتنفيذ العناصر الأربعة للمبادرة بكلفة أدنى، وأن يحدد الأنشطة أو الجوانب التي يمكن تأجيلها دون المساس بالتنفيذ العام لهذه المبادرة. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، وكذلك في ضوء ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٧٩ أعلاه، توصي اللجنة بأن يؤذن

للأمين العام بالمضي في تنفيذ مبادرة تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن بكلفة أقل وعلى نطاق أضيق.

٣ - دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٠ - تنقح المبادرة الثالثة، المتعلقة بدعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتراح السابق للأمين العام بشأن عولة مكاتب الخدمات، مشروع الاستعراض الهيكلي ١ (انظر A/65/491). وستدمج هذه المبادرة التنفيذ الجاري لنظام إدارة العلاقة مع العملاء، المعنون iNeed، الذي يمكن أن تستخدمه مكاتب الخدمات على نطاق الأمانة العامة لتسجيل وتتبع الطلبات الواردة من موظفي الأمم المتحدة. كما تُدمج مقترحات مقدمة استجابة للفقرة ١٢٦ من القرار ٢٤٣/٦٤، التي طلبت الجمعية العامة فيها إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا مبررا تماما بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف ذات الصلة بتنفيذ إدارة العلاقة مع العملاء في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠١ - ووصف الأمين العام بشيء من التفصيل في تقريره السابق (A/65/491) نتائج الاستعراض الهيكلي بشأن إدارة مكاتب الخدمات على نطاق الأمانة العامة، فضلا عن مبررات مقترحاته المتعلقة بعولة مكاتب الخدمات، والأنشطة الرامية إلى تنفيذها، والفوائد المتوقعة منها. وترد مقترحات الأمين العام المنقحة المتعلقة بدعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرات من ٨٣ إلى ١١٢ من تقريره (A/66/94). ويشير الأمين العام إلى وجود درجة عالية من التجزؤ في هذا المجال، مع تناثر ما لا يقل عن ١٣١ مكتبا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ليس لمكاتب الخدمات أساليب عمل موحدة تتمشى مع الممارسات الفضلى، وتستخدم أدوات ذات قدرة وظيفية محدودة لدعم عمليات مكاتب الخدمات ومحطات العمل. ويذكر الأمين العام كذلك أن من الصعب في الوقت الحالي تقييم كمية ونوعية عمليات تقديم الخدمات، الأمر الذي يعيق قدرة المنظمة على تخصيص الموارد بكفاءة وإنشاء وحدات عمل يمكنها أن تتعامل مع درجة تعقيد الخدمات المطلوبة وحجمها. ويؤدي عدم توحيد المعايير إلى زيادة التعقد والتجزؤ، ويرفع أيضا تكاليف الخدمات المقدمة إلى المستخدمين.

١٠٢ - وترد الأهداف الرئيسية لمبادرة دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرة ٨٩ من التقرير، وتهدف المبادرة، في جملة أمور، إلى تحسين تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث جودتها ومعاييرها وتوافرها وكفاءتها، في جميع مراكز العمل؛ وإعداد فهرس عالمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة؛ ووضع حد أدنى من تشكيلات محطات العمل الموحدة استنادا إلى التطبيقات

التي يطلبها جميع المستخدمين؛ ووضع برنامج حاسوبي خاص بمعلومات الأعمال يتيح رصد الأداء. ويقترح الأمين العام دمج وظائف مكاتب الخدمات البالغ عددها ١٣١ مكتبا ضمن حد أدنى يبلغ ٣ مكاتب خدمات إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة تزود جميع مكاتب الأمانة العامة بالدعم فيما يخص التطبيقات المشتركة مثل نظام أوموجا والبريد الإلكتروني ونظام إنسيرا. وسيتواصل تقديم الخدمات الفردية الخاصة بكل موقع على حدة محليا، بواسطة عدد مخفض جدا من موظفي مكاتب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستقام مكاتب خدمات المؤسسة الثلاثة في مناطق زمنية مختلفة (على سبيل المثال في الأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا)، وسيكون في وسعها خدمة جميع مواقع عمل الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم. وسيكون أحد مراكز الخدمة الثلاثة على الأقل جاهزا للعمل في أي وقت من الأوقات في كل يوم، الأمر الذي يسمح فعليا بتقديم الخدمات لجميع المواقع على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

١٠٣ - ويرد في الفقرتين ٩١ و ٩٢ من التقرير وصف للفوائد النوعية والكمية المتوقعة من تنفيذ المبادرة. ويشير الأمين العام إلى أن تنفيذ مبادرة دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيوفر فوائد نوعية من حيث تحسين القدرة على حل المسائل بسرعة وبتجانس، وتوفير دعم متعدد اللغات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وزيادة الاستجابة للمستخدمين، ورفع الإنتاجية. وتلاحظ اللجنة أيضا أن جميع المواقع ستزود برقم هاتف فرعي مشترك (مثل ٣٣٣٣)، وستتاح وظيفة للخدمة الذاتية للمستخدمين تسمح لموظفي الأمم المتحدة بحل مشاكلهم دون تدخل من موظفي مكاتب الخدمات أو الموظفين الفنيين الآخرين، وسيؤدي ذلك إلى خفض عبء عمل موظفي مكاتب الخدمات. وتقدر الوفورات السنوية الإجمالية التي يُتوقع تحقيقها بعد التنفيذ الكامل بمبلغ يتراوح بين ٣٩,٩ مليون دولار و ٥٩,٦ مليون دولار، وتشمل الوفورات الناتجة عن الشروع في تطبيق وظائف الخدمة الذاتية (من ٦,٦ إلى ٩,٩ ملايين دولار)؛ وأتمتة إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من ١٠,٣ إلى ١٥,٤ ملايين دولار)؛ وأتمتة مكاتب الخدمات (من ١,٤ إلى ٢ مليون دولار)؛ ووضع معايير لمخطات العمل ومجموعة مصغرة من تشكيلات محطات العمل (من ٧,٥ إلى ١١,٣ مليون دولار)؛ وأتمتة إدارة محطات العمل (من ٧,٤ إلى ١١,٢ مليون دولار)؛ وتحويل وظائف الخدمات المشتركة من مكاتب الخدمات المحلية إلى المكاتب الإقليمية (من ٦,٥ إلى ٩,٨ ملايين دولار). وتعليقات اللجنة بشأن ضرورة الاستمرار في صقل مقاييس الأداء والمنهجية الواجب اتباعها لتقدير الوفورات ومكاسب زيادة الكفاءة (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه) تنطبق أيضا على الفوائد المتصلة بمبادرة دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المنظمة تنفق

حاليا نحو ١٣٥ مليون دولار سنويا على عمليات مكاتب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك ٣٩,٦ مليون دولار للمعدات و ٩٥,٤ مليون دولار لتكاليف العمالة، لتوفير ما يقرب من ٨٣٥ موظفا بدوام كامل، منهم ٦١٨ موظفا و ٢١٧ متعاقدا.

١٠٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراكز الخدمات الإقليمية ستكون قادرة، إلى جانب تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على معالجة طلبات الخدمة في مجالات وظيفية أخرى مثل المرافق، والموارد البشرية، والمشتريات، والخدمات المالية. ويذكر الأمين العام أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الدعم الميداني، ووحدات أخرى معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستعمل عن كثب مع الإدارات والمكاتب لتحديد خدمات إدارية أخرى من هذا القبيل.

١٠٥ - ويذكر الأمين العام أن أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية المنقحة تتمثل في الاستفادة من الاستثمارات في النظامين الحاليين لإدارة العلاقة مع العملاء في المؤسسة (iNeed) وإدارة الهوية في المؤسسة من أجل تسجيل جميع مكالمات الخدمة للتحقق من هوية المستخدمين، وبالتالي تحقيق تخفيض كبير في التكلفة الإجمالية لتنفيذ المبادرة (A/66/94)، الفقرة ٩٣). ويقدم الأمين العام، في الفقرة ١٠٢ من التقرير، معلومات عن التقدم المحرز حتى الآن منذ بدء العمل في عام ٢٠٠٨. بمفهوم إدارة العلاقة مع العملاء (A/62/510/Rev.1). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نظام iNeed قد نشر في عدد مختار من الإدارات/المكاتب في المقر والمكاتب خارج المقر، وكذلك في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وفي بعض البعثات الميدانية، بالإضافة إلى نشره في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني. ويبين الشكل السادس الوارد في تقرير الأمين العام الجدول الزمني لتنفيذ مختلف أنشطة المبادرة.

١٠٦ - ويصل مجموع الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتنفيذ المبادرة إلى مبلغ ١٣,١ مليون دولار، ويشمل مليوني دولار من موارد الميزانية العادية، و ٨,٢ ملايين دولار من حساب الدعم، و ٣ ملايين دولار من مصادر التمويل الخارجية عن الميزانية. وبلغت قيمة المقترحات السابقة لمشروع الاستعراض الهيكلي ١، عولمة مكاتب الخدمات (انظر A/65/491) وإدارة العلاقات مع العملاء (انظر A/62/501/Rev.1)، نحو ٢٤ مليون دولار (انظر المرفق السابع أدناه). ويذكر الأمين العام أن الاحتياجات المتعلقة باقتراحه الحالي قد خفضت عبر اعتماد نهج مرحلي، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الاستثمارات السابقة والنظم القائمة. وتتوزع الاحتياجات المقدرة بمبلغ ١٣,٢ مليون دولار لأنشطة التنفيذ على نطاق الأمانة العامة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على النحو التالي:

(أ) ١٦٥ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين؛ و (ب) ١١ ١٠٣ ٥٠٠ دولار للخدمات التعاقدية وتشمل ٣ ٩٤٧ ٣٠٠ دولار لرخص مجموعات الأدوات المستخدمة في مكاتب الخدمات ومحطات العمل، و ٧ ١٥٦ ٢٠٠ دولار للموظفين التعاقديين؛ و (ج) ٤٤٣ ٣٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة لتغطية تكاليف الدعم المشتركة المتعلقة بالموظفين التعاقديين المقترح تعيينهم؛ و (د) ١ ١٦٦ ١٠٠ دولار تحت بند اللوازم والمواد لتغطية التكاليف المتعلقة بإنشاء مراكز الخدمات الإقليمية؛ و (هـ) ٢٧٤ ٠٠٠ دولار تحت بند الأثاث والمعدات لتغطية تكاليف الخوادم الإضافية اللازمة للبنية التحتية لبرمجيات مكاتب الخدمات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جميع الموارد المقترحة مطلوبة لتكاليف تتكبد لمرة واحدة ولن تلزم بعد التنفيذ الكامل للمبادرة (انظر الفقرة ٨١ أعلاه).

١٠٧ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أن اقتراح الأمين العام الرامي إلى الاستعاضة عن أغلبية مكاتب خدمات تكنولوجيا المعلومات القائمة حالياً والبالغ عددها ١٣١ مكتباً بثلاثة مراكز عالمية للخدمات ستكون له آثار بعيدة المدى، وسيؤثر على العمليات اليومية لمراكز عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن جميع التبعات المحتملة لهذه المبادرة معروفة أو مفهومة تماماً في هذه المرحلة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن من المتعذر تحديد المدى الكامل لاحتياجات مكاتب الخدمات إلا بعد أن تتشكل صورة أوضح لنموذج تقديم الخدمات الذي ستعتمده الأمم المتحدة والأسلوب الذي سيتبع لتقليص التجزؤ الحالي للتطبيقات والبنى التحتية (انظر الفقرة ٨٣ أعلاه). ولذلك ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يمضي في تنفيذ الأنشطة بطريقة تدريجية، عبر تحديد الجوانب التي يمكن تأجيلها دون المساس بتنفيذ المبادرة في مجملها، والسعي إلى مزيد من الفرص لخفض تكاليف التنفيذ. وفي ضوء ما ورد أعلاه، ومع مراعاة ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٧٩ أعلاه، توصي اللجنة بأن يؤذن للأمين العام الشروع في تنفيذ مبادرة دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن بكلفة أقل وعلى نطاق أضيق.

٤ - إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٨ - تعرض المبادرة الرابعة المسماة "إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، مقترحاً أعيدت صياغته يدمج مشروع الاستعراض الهيكلي رقم ٢ المتعلق بترشيح مراكز البيانات (انظر A/65/491) والاحتياجات المتصلة بخطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وكفالة استمرارية تصريف الأعمال في الأمانة

العامّة، بما في ذلك وضع حل دائم من أجل المقر على نحو ما طلبته الجمعية العامّة في قرارها ٢٦٢/٦٣ و ٢٦٩/٦٣ (A/66/94، الفقرات ١١٣ إلى ١٤٩).

١٠٩ - ويشير الأمين العام إلى أن الهيكل الأساسي الحالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستند إلى نهج لامركزي، يركز على احتياجات فرادى مراكز العمل، الذي دأبت المنظمة على تفضيله واعتبر ضروريا لضمان موثوقية عمليات الهياكل الأساسية، في ضوء عدم موثوقية عملية الإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي (A/66/94، الفقرة ١١٣). ولا يزال نموذج العمليات هذا مستخدما وأسفر عن إيجاد ما لا يقل عن ٣٤ مركزا للبيانات و ١٧٧ غرفة للخوادم في كافة أرجاء الأمانة العامّة، بما يشمل ١٨ مركزا للبيانات و ٦٣ غرفة للخوادم في المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، و ١٦ مركزا للبيانات و ١١٤ غرفة للخوادم في البعثات الميدانية. وباستثناء قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، التي توفر مرافق استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث للبعثات الميدانية، فإن جميع مراكز العمل الأخرى تضطلع بالمسؤولية الفردية عن هياكلها الأساسية الاحتياطية.

١١٠ - ويذكر الأمين العام أن مبرر استمرار اللامركزية لم يعد صالحا، نظرا للتقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات العشر الماضية في تيسير التواصل بين مراكز العمل من خلال الجيل الجديد من تكنولوجيا الاتصال. ويؤدي اعتماد نهج مؤسسي ونموذج للخدمات المتكاملة لدعم جميع مراكز العمل التابعة للأمانة العامّة إلى تقليل التكاليف من خلال تحقيق وفورات الحجم، ويضيق تدريجيا من نطاق مرافق المراكز المحلية للبيانات ويوفر خدمات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لمراكز العمل وفقا لاحتياجاتها، ويحقق بالتالي المرونة للهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94، الفقرة ١١٦). وعملا بقرار الجمعية العامّة ٢٦٩/٦٣، الذي طلبت الجمعية فيه إلى الأمين العام كفالة أن تستخدم الأمم المتحدة، إلى أقصى حد ممكن، مراكز البيانات المؤسسية بدلا من مراكز البيانات المحلية، تحولت استراتيجية الأمانة العامّة نحو الإدارة المؤسسية للهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١١ - وتمثل الأهداف الرئيسية للمبادرة التي أعيدت صياغتها في إيجاد مركزين لبيانات المؤسسة، أحدهما في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي والآخر في مركز البيانات الثانوي في بلنسية، وفي استضافة جميع تطبيقات المؤسسة مركزيا، بما في ذلك نظام أوموجا والبريد الإلكتروني ونظام إنسبيرا ونظام إدارة الطلبات iNeed، ونظام إدارة الهوية في المؤسسة. وستواصل استضافة تطبيقات فريدة، معدة خصيصا للموقع المعين، في مراكز البيانات المحلية (A/66/94، الفقرة ١٢١). ويقدم الأمين العام في الفقرات من ١٢٧ إلى

١٣٠ من تقريره تفاصيل عن نهج التنفيذ، الذي يركز على العناصر الرئيسية التالية: إنشاء مركز بيانات المؤسسة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وموقع مرآة احتياطي في بلنسية لغرض كفالة المرونة؛ ومطابقة جميع التطبيقات للبنية الأساسية والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمؤسسة ومراكز البيانات المحلية؛ وتوحيد بيئتي الخادوم والتخزين؛ والربط الافتراضي للخوادم من أجل الحد من عدد غرف الخوادم؛ والحد من مساحة التخزين الحالية؛ وإدارة المواقع الصغيرة من بُعد؛ واستخدام نظام إدارة الطلبات iNeed في جميع المواقع. ويشير الأمين العام إلى أن ترشيد مراكز البيانات، الذي يحد من عدد مواقع مراكز البيانات ويوفر نهجاً مؤسسياً لإدارة الخادوم والتخزين، سيؤدي أيضاً إلى تيسير توفير وتعهّد القدرات في مجال استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وخفض التكاليف المتعلقة بذلك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني تعاوناً على صياغة نهج التنفيذ لتهيئة الهيكل الأساسي لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ونظام أوموجا.

١١٢ - ويرد وصف للفوائد النوعية والكمية المتوقعة من خلال تنفيذ المبادرة في الفقرتين ١٢٤ و ١٢٥ من التقرير. وفيما يتعلق بالفوائد النوعية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تنفيذ مبادرة إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتيح زيادة في أداء مراكز البيانات وتوافرها؛ وزيادة قدرات استعادة القدرة على العمل والمرونة في تصريف الأعمال بعد الكوارث، ما يكفل قدرة المنظمة على مواصلة العمل خلال الأزمات وبعدها؛ وتعزيز الاستخدام المستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال خفض عدد الخوادم المادية وتقليص استهلاك الطاقة. وفيما يتعلق بالفوائد الكمية، فإن تقديرات الأمين العام المتعلقة بالوفورات السنوية الإجمالية المتوقعة بعد التنفيذ الكامل للمبادرة في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر تتراوح بين ١٧,٩ مليون دولار و ٢٦,٩ مليون دولار، وهي تشمل الوفورات الناجمة عن: بدء العمل ببرامجيات لتوفير مصدر واحد لجميع محفوظات البريد الإلكتروني في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (١,٣ إلى ٢ مليون دولار)؛ وإزالة الملفات المتكررة (١,٣ إلى ٢ مليون دولار)؛ وخفض الاحتياجات الخاصة بالمعدات والعمالة الناجم عن استضافة تطبيقات المؤسسة في موقع واحد لجميع مراكز العمل (٢,٨ مليون دولار إلى ٤,٢ ملايين دولار لكل تطبيق من تطبيقات المؤسسة)، وخفض الاحتياجات الخاصة بالعمالة المتعلقة بالخادوم والتخزين الناجم عن استخدام مجموعة مصغرة من أدوات إدارة ورصد الخادوم والتخزين (٥ إلى ٧,٥ ملايين دولار)؛ وترحيل غرف الخوادم المحلية إلى مراكز بيانات المؤسسة (٤,٥ إلى ٨ ملايين دولار). وتلاحظ اللجنة أن النفقات السنوية الحالية على مراكز البيانات في المقر وفي المكاتب

الموجودة خارج المقر تبلغ نحو ١٠٤ ملايين دولار، تشمل ٥٤,٢ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين لنحو ٥٥٢ موظفا بمكافئ الدوام الكامل و ٤٩,٦ مليون دولار للمعدات. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الأرقام الواردة أعلاه لا تشمل الوفورات المتحققة في البعثات الميدانية، التي ستقوم إدارة الدعم الميداني بالإبلاغ عنها (A/66/94، الفقرة ١٢٦).

١١٣ - ويذكر الأمين العام أن إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للمبادرة المعاد صياغتها تتمثل في البناء على الاستثمار الكبير الذي تم بالفعل في مراكز بيانات المؤسسة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وفي بلنسية لكي توفر عمليات حفظ السلام منصة مرنة من أجل نشر تطبيقات المؤسسة. ويشير إلى أن الاحتياجات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ انخفضت باعتماد نهج مرحلي للتنفيذ، يستفيد بشكل كامل من القدرات الداخلية ومن الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الدعم الميداني في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وتخفيض الاحتياجات من الاستثمار الرأسمالي من خلال اللجوء إلى الإيجار بدلا من الشراء. وإضافة إلى ذلك، يذكر الأمين العام أن عددا من العوامل روعي في إعادة صياغة المقترح، من قبيل التحسينات التي يتواصل إجراؤها في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر وفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وتشديد مركز البيانات الثانوي في بلنسية، والعمليات الجارية لرفع مستوى الشبكة للتمكين من إقامة اتصالات فائقة السرعة ومتعددة المسارات على نطاق مراكز العمل الرئيسية، التي يُتوقع تنفيذها في مطلع عام ٢٠١٢.

١١٤ - ويبلغ مجموع الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتعلقة بتنفيذ المبادرة ٩,٨ ملايين دولار، تشمل ١,٥ مليون دولار من موارد الميزانية العادية، و ٦,١ ملايين دولار من حساب الدعم و ٢,٣ مليون دولار من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية. وعلى سبيل المقارنة، قُدرت تكاليف المقترحات السابقة لمشروع الاستعراض الهيكلي لترشيد مراكز البيانات ووضع خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وكفالة استمرارية تصريف الأعمال بمبلغ ١٥,٨ مليون دولار (انظر الفقرة ١١٣ أعلاه؛ وانظر أيضا المرفق السابع أدناه). وتشمل الاحتياجات الإجمالية المقترحة من الموارد البالغة ٩,٨ ملايين دولار المبالغ التالية: (أ) ٢٠٠ ٥١١ دولار لتغطية تكاليف المساعدة المؤقتة العامة تعادل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ من أجل قيادة جهود تشغيل مركزي بيانات المؤسسة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في بلنسية، ومبادرات نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ و (ب) ٥٠٠ ٣٦٩ ٤ دولار للخدمات التعاقدية، تشمل ٢٠٠ ٢٣٠ ٢ دولار لتراخيص برامجيات الخادوم وأدوات إدارة التخزين و ٣٠٠ ١٣٩ ٢ دولار لاستخدام أفراد للخدمات التعاقدية من أجل إدارة المشاريع وغيرها من الأعمال الفنية والتقنية؛ و (ج) ٢٠٠ ٩٤٧ ٤

دولار تحت بند الأثاث والمعدات، لمعدات الهيكل الأساسي الضرورية لمشروع أرشفة البريد الإلكتروني وتركيب أدوات إدارة خوادم المؤسسة والتخزين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الموارد المقترحة هي تكاليف لمرة واحدة لن تكون هناك حاجة إليها بعد التنفيذ الكامل للمبادرة (انظر الفقرة ٨٠ أعلاه). وإضافة إلى ذلك، يذكر الأمين العام أن طلبات الحصول على تمويل إضافي للمراحل القادمة من المبادرة ستقدّم في إطار الدورات المناسبة لميزانية الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تنفيذ أنشطة مراكز بيانات المؤسسة واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال يمثل جهداً مستمراً. وتنفذ هذه الأنشطة حتى الآن بشكل مستقل بالنسبة لعمليات حفظ السلام وبقية الأمانة العامة. وترى اللجنة أن مقترحات الأمين العام تستجيب لطلب الجمعية العامة المتعلق بوضع خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وكفالة استمرارية تصريف الأعمال وتوصي بأن توافق الجمعية العامة على تنفيذ مبادرة إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٧٩ أعلاه، فإنها توصي بأن يطلب إلى الأمين العام التماس مزيد من الفرص لخفض تكاليف التنفيذ وتحديد الجوانب التي يمكن تأجيلها دون المس بتنفذ المبادرة بوجه عام.

١١٦ - وتوصي اللجنة أيضاً بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في التقارير المرحلية القادمة، صورة شاملة لمجموع الموارد المخصصة على نطاق المنظمة لإنشاء هيكل أساسي مرن، بما في ذلك للبعثات الميدانية.

دال - الاستنتاجات والتوصيات

١١٧ - إذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها توصياتها الواردة في الفقرات ٨٩ و ٩٩ و ١٠٧ و ١١٥ أعلاه، فإنها توصي بأن تنشئ الجمعية العامة وظيفة واحدة برتبة مد-٢ تحت الباب ٣٠ وبأن توافق على توفير مساعدة مؤقتة عامة بما يعادل ٧ وظائف برتبة ف-٤ لتوفير قدرة إضافية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. كما توصي بأن توافق الجمعية أيضاً على موارد إجمالية بقيمة ٤٥٠ ٩٦٩ ١٩ دولاراً لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو ما يمثل ٥٠ في المائة من الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٩٠٠ ٩٣٨ ٣٩ دولاراً من أجل تنفيذ أنشطة تتصل بتحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، وتعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم تقديم خدمات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١٨ - وترد في الفقرة ١٥٣ من تقرير الأمين العام الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. وإذ تأخذ اللجنة في اعتبارها توصياتها الواردة في الفقرة ١١٧ أعلاه، فإنها توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تلاحظ أنه إذا ما تمت الموافقة على إنشاء وظيفة واحدة برتبة مد-٢ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فإن تكلفة الأثر المتأخر تُقدر بمبلغ ٢٠٠ ٢١٧ دولار؛

(ب) أن تلاحظ أيضا أن الاحتياجات الإجمالية المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تُقدر بمبلغ ٤٥٠ ٥٦٨ ٢١ دولارا، ستوزع على النحو التالي:

١٠ الميزانية العادية: مبلغ قدره ١٢٣ ٨٤٣ ٢ دولارا، تحت الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبلغ قدره ١٤٥ ٣٩٢ دولارا، تحت الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٢٠ حساب دعم عمليات حفظ السلام:

أ - مبلغ قدره ١١٠ ٣٤٣ ٣ دولارا، سيتم تمويله باعتباره اعتمادا إضافيا من حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

ب - وسينظر في الاحتياجات المتبقية المقبلة المقدرة بمبلغ ٢٢٠ ٦٨٦ ٦ دولارا في حساب دعم لاحق متعلق باحتياجات عمليات حفظ السلام للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

ج - وستُدْرَج الاحتياجات المتبقية المقبلة في حساب دعم لاحق متعلق باحتياجات عمليات حفظ السلام بمبلغ ٧٧٥ ٣٧٦ ٣ دولارا للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ومبلغ ٣٣٢ ٦٧ دولارا للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ ومبلغ ٣٣ ٦٦٦ ٣٣ دولارا للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

٣٥ الموارد الخارجة عن الميزانية: سُمِّمُول من الموارد الخارجة عن الميزانية مبلغ قدره ٧٤٤ ٩٦٠ ٤ دولاراً من التكاليف الإجمالية لجميع المشاريع المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

(ج) أن توافق على مبلغ ٢٦٨ ٢٣٥ ٣ دولاراً، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، للباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٢٣ ٨٤٣ ٢ دولاراً)، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (١٤٥ ٣٩٢ دولاراً)؛

(د) أن توافق على مبلغ ١١٠ ٣٤٣ ٣ دولارات، في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

المرفق الأول

تصنيف العمليات بحسب مرحلة تنفيذ أو موحا وبحسب المجال
الوظيفي والمجموعة الوظيفية

ألف - مرحلة التنفيذ الأولى، أساس أو موحا

تركز هذه المرحلة من التنفيذ على العمليات الحاسمة الأهمية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مثل الشؤون المالية والمشتريات والسفر وإدارة الأصول والمخزون والممتلكات.

المجال الوظيفي	عدد العمليات
الشؤون المالية	٦٨
خدمات الدعم المركزية	١٣
الموارد البشرية	صفر
سلسلة الإمدادات والمشتريات واللوجستيات	٣٥
عمليات إدارة البرامج والمشاريع	٣
المجموع	١١٩
المجموعة الوظيفية	عدد العمليات
إدارة المؤتمرات والمناسبات	صفر
إدارة المرافق	٣
إدارة الخدمات	صفر
إدارة المشاريع	٣
الخدمات المقدمة للجمهور وللموظفين - الخدمات المدرة للدخل	٥
إدارة السفر	٥
إدارة النقدية والخزانة	١٨
محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية	٨
إدارة البرامج	صفر
المحاسبة المالية	٢٩
الإدارة المالية	١٣
التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة	صفر
إدارة المنظمة	صفر

المجموعة الوظيفية	عدد العمليات
كشف المرتبات	صفر
وضع ميزانيات الوظائف ومراقبتها - إدارة الوظائف	صفر
الوقت	صفر
إدارة القوة العاملة	صفر
التخطيط والإدارة	صفر
تحديد المصدر قبل الحيازة	١٩
الاستلام قبل التوزيع	٧
الاستخدام قبل التصرف	٩
إدارة قوة العمل	صفر
المجموع	١١٩

باء - مرحلة التنفيذ الثانية، توسيع نطاق أوموجا

تركّز المرحلة الثانية من التنفيذ على العمليات المطلوبة لتعزيز التخطيط وإدارة الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، ووضع الميزانية، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، وإدارة المنح، والمبيعات، والخدمات المقدّمة للجمهور، وإعداد الوثائق وتوزيعها، والتخطيط لقوة العمل، والتخطيط للطلب، وتنفيذ الخدمات اللوجستية.

المجال الوظيفي	عدد العمليات
الشؤون المالية	٥٦
خدمات الدعم المركزية	٣٣
الموارد البشرية	٦١
سلسلة الإمدادات والمشتريات واللوجستيات	٣٥
عمليات إدارة البرامج والمشاريع	١٣
المجموع	١٩٨

المجموعة الوظيفية	عدد العمليات
إدارة المؤتمرات والمناسبات	١٦
إدارة المرافق	٦
إدارة الخدمات	٥
إدارة المشاريع	٦
الخدمات المقدّمة للجمهور وللموظفين - الخدمات المدوّلة للدخل	٢

المجموعة الوظيفية	عدد العمليات
إدارة السفر	٤
إدارة النقدية والخزانة	صفر
محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية	٣ -
إدارة البرامج	٧
المحاسبة المالية	٧
الإدارة المالية	٤٩
التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة	٣
إدارة المنظمة	٤
كشوف المرتبات	١٠
وضع ميزانيات الوظائف ومراقبتها - إدارة الوظائف	٧
الوقت	٨
إدارة القوة العاملة	٣٢
التخطيط والإدارة	١٦
تحديد المصدر قبل الحياة	١
الاستلام قبل التوزيع	١٠
الاستخدام قبل التصرف	٣
إدارة قوة العمل	٥
المجموع	١٩٨

المرفق الثاني

التدابير الهادفة إلى تسريع التوظيف عقب القرارات التي اتخذتها اللجنة
التوجيهية لمشروع أوموجا أثناء الاجتماع الذي عقدته في ١٦ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

- شملت التدابير المتخذة لتسريع التوظيف عقب القرارات التي اتخذتها اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا أثناء الاجتماع الذي عقدته في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ما يلي:
- تفويض الموافقة على الاختيار لملء شواغر الوظائف برتبة ف-٤ والرتب الأدنى منها إلى مدير مشروع أوموجا
 - الشروع في التثبيت من المستندات بالتوازي مع الاستعراض الذي تقوم به هيئة الاستعراض المركزية
 - إعادة نشر الشواغر التي أُعلن عنها مجدداً والتي لم يتقدم لها مرشحون مؤهلون لمدة ٣٠ يوماً بدلاً من ٦٠ يوماً
 - اتخاذ جهات التنسيق في المكتب التنفيذي وفي مكتب إدارة الموارد البشرية إجراءات سريعة في ما يخص التوظيف في مشروع أوموجا
 - إصدار وكيل الأمين العام في إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية تعليمات إلى كبار موظفيهم لإتاحة الخبراء المتخصصين المطلوبين وتسمية أعضاء الفريق المكلف بإجراء المقابلات من أجل اختيار المرشحين لشغل الشواغر
 - تحسين مستوى التعاون في فريق أوموجا بشأن أنشطة التوظيف.

المرفق الثالث

توزيع تكاليف التدريب على نظام أوموجا

مجموع الأشخاص المعنيين: ٤٠ ٨٩٠

العدد التقديري للمستخدمين النهائيين: ١٠ ٤٢٩

توزيع مجموع التكاليف	
بدل الإقامة اليومي للمدربين	٢ ٣٣٦ ٦٠٣ دولارات
تكاليف سفر المدربين	٢ ٢٥٥ ٧٧٥ دولارا
مجموع التكاليف	٤ ٥٩٢ ٣٧٨ دولارا

المرحلة ١: أساس أوموجا

٢٠١٢	
تدريب المدربين	المجموعة ١
العدد التقديري للمستخدمين النهائيين	لا ينطبق ٢ ٣٠٤
عدد مراكز التدريب	١ ٣
تكاليف بدل الإقامة اليومي	٢٧٠ ٠٠٠ دولار ٥٨٩ ٠٦٤ دولارا
تكاليف السفر	٢٦٨ ٧٤٠ دولاراً ٦٢٨ ٤٤٣ دولارا
المجموع	٥٣٨ ٧٤٠ دولارا ١ ٢١٧ ٥٠٧ دولارات

٢٠١٣				
المجموعة ٢	المجموعة ٣	المجموعة ٤	المجموعة ٥	
العدد التقديري للمستخدمين النهائيين	١ ١٥١	١ ٢٠٦	٢ ٩٦١	٨٦١
عدد مراكز التدريب	٣	٣	٤	٥
تكاليف بدل الإقامة اليومي	٣٦٠ ٠٩٩ دولارا	٣٦٣ ٩٤٧ دولارا	٣٦٦ ٢٨١ دولارا	٣٨٧ ٢١٢ دولارا
تكاليف السفر	٣١٤ ٢٢١ دولارا	٣١٤ ٢٩٦ دولارا	٣٣٨ ١٤٠ دولارا	٣٩١ ٩٣٥ دولارا
المجموع	٦٧٤ ٣٢١ دولارا	٦٧٨ ٢٤٢ دولارا	٧٠٤ ٤٢١ دولارا	٧٧٩ ١٤٧ دولارا

مجموع تكاليف ٢٠١٢ و ٢٠١٣: ٤ ٥٩٢ ٣٧٨ دولارا.

المرفق الرابع

النتائج الأولى للدراسة على نطاق المنظومة للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي نفذت نظم تخطيط الموارد في المؤسسة

- أفادت المؤسسات التي نفذت بنجاح نظم تخطيط الموارد في المؤسسة بأن جميع الجهات المعنية، بما في ذلك مجالس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين والموظفين والأطراف الخارجية مثل البائعين أو المصارف أو العملاء أو الشركاء، حظيت بدعم من أعلى مستويات الإدارة بشكل متواصل وواضح.
- بدأ العديد من المؤسسات بخطط طموحة جدا من حيث النطاق والجدول الزمني والموارد المتاحة من الموظفين (المهارات) ولكنها أساءت تقدير الاحتياجات المالية. وتعين على العديد منها تضيق نطاق هذه الخطط أثناء تنفيذ المشاريع حتى ولو كانت خططت لتنفيذها على مراحل.
- في البداية، تفترض هيئات إدارة المشاريع دائما أن من السهل استمالة أصحاب الأعمال وموظفيهم والحصول على تأييدهم أو موافقتهم على التصاميم أو المخططات أو إشراك أكثر موظفيهم خبرة في المشاريع. واتضح للعديد من المؤسسات أن تحقيق هذه الغاية أصعب مما حسبت.
- سعت المؤسسات التي كانت بصدد إدخال تحسينات على نظمها لتخطيط موارد المؤسسة والقيام في ذات الوقت بتنفيذ مبادرات أخرى (إصلاح الموارد البشرية، والإدارة القائمة على النتائج، واستمرارية تصريف الأعمال، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) إلى إدماج كل هذه العناصر في إطار موحد (عن طريق تقاسم نفس اللجنة التوجيهية أو نفس هيئة إدارة المشروع، وما إلى ذلك).
- إن إعادة تصميم وتنظيم العمليات جهد مستمر لا ينتهي عندما يبدأ النظام في العمل.
- اكتسب اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أهمية حاسمة ويلزم أن يتم في ظل مراعاة الواجبة للأنظمة والقواعد والسياسات؛ وتضارب الأولويات على نطاق المؤسسة؛ والإدارة الفعالة للمخاطر؛ والتسلسل الإداري بين الإدارة العليا وإدارة المشاريع.
- كانت الجداول الزمنية المحددة طموحة وقصيرة مما أدى إلى إرجاء تواريخ البدء في العمل أو تضيق النطاق.

- أثار تنظيم العلاقة مع البائعين أو الشركاء المنفذين تحديات بسبب التأثير المحتمل على التكاليف والأطر الزمنية.
- لم يُخصَّص ما يكفي من الوقت والجهد لإجراء عملية تنقية شاملة للبيانات، مما أدى إلى الاحتفاظ بالنظم القديمة أو نقل بيانات غير نقية إلى النظام الجديد عندما تقرر المؤسسات التوقف عن العمل بالنظم القديمة.
- لا تزال كلفة الملكية وعمليات رفع المستوى والرخص مرتفعة بالنسبة للمؤسسات.
- لا تزال المؤسسات تواجه تحديات متصلة بكيفية تقييم تحقيق الفوائد أو تحديد وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية. ويجري في العادة الإبلاغ عن الفوائد عبر الدلائل المروية وبعض الاتجاهات الملحوظة (الوقت اللازم للتجهيز، وإعداد التقارير الرئيسية، ولوحات المعلومات).
- شملت أمثلة أنجح عن التنفيذ المشاركة الفعالة لهيئات الرقابة (مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين) والتقييمات الدورية التي يجريها خبراء خارجيون لضمان الجودة.
- كلما كانت مجالس الإدارة مطلعة أكثر على المشاريع في الوقت المناسب يزد دعمها للمشاريع.
- هناك حاجة إلى أن تخصص المؤسسات استثمارات لرفع مستوى مهارات الموظفين فيما يتعلق بالنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة. ورغم ضرورة الاستعانة بأطراف خارجية تكون لديها الخبرة اللازمة يجب نقل المعارف بشكل مكثف خلال مدة المشروع.

المرفق الخامس

تكوين التكاليف التي ستدعمها الإدارات المستخدمة لنظام أوموجا

فيما يتصل بتطبيق نظام أوموجا، لم تدرج في ميزانية أوموجا الأنشطة التالية والتكاليف المرتبطة بها. وينبغي الإشارة إلى أن تحليل هذه الأنشطة جارٍ وبالتالي فإنه غير نهائي.

إعداد البيانات وتنقيتها

هناك حاجة إلى خبرة متخصصة وإلى موارد من الموظفين لتحديد البيانات الرئيسية الحالية الداعمة للعمليات المدرجة في نطاق أساس أوموجا. وستتطلب البيانات التنقية والإغناء وفقاً لنماذج البيانات الرئيسية للنظام التي أنشئت لهذا الغرض. وستتم عملية التنقية على الأغلب داخل مجال العمل الذي يمتلك النظام القديم.

وتشمل عناصر البيانات الرئيسية الهامة المحددة لدعم مرحلة التأسيس لنظام أوموجا

ما يلي:

- البائعون
- المواد
- الخدمات
- الموظفون
- العملاء
- المعدات
- الأصول
- العقارات
- مراكز تحديد التكاليف
- الصناديق

بيانات الوثائق

هناك حاجة إلى خبرة متخصصة وإلى موارد من الموظفين لتحديد وتنقية وثائق الأعمال الحالية التي تشير إلى البيانات الرئيسية. وتشمل الوثائق الرئيسية ما يلي:

- طلبات الشراء
- العقود العالمية/ال محلية
- طلبات البيع
- اتفاقات الإيجار
- مذكرات التفاهم
- أرصدة المخزونات
- أرصدة الحسابات المستحقة القبض/الحسابات المستحقة الدفع
- الموظفون

الترحيل والتصديق والتوفيق

هناك حاجة إلى أن تعمل مجالات الأعمال مع فريق أوموجا على التحقق من البيانات المحولة/المرحلة من أجل كفالة الدقة وضمان الاتساق مع النتائج المتوقعة (وخاصة في حالة ترحيل الأرصدة غير المسددة).

الوصلات البينية مع نظم الأعمال الحاسبة الأهمية

ستكون هناك حاجة إلى إيجاد بعض الوصلات بين نظام أوموجا ونظم الأعمال الحاسبة الأهمية، لا سيما خلال فترة النشر.

التصديق على النظام

متطلبات اختبار مدى قبول المستخدمين

سيطلب إنجاز اختبار نظام أوموجا موظفين مستخدمين رئيسيين من مجال الأعمال (قد ينتقلون ليصبحوا "موجهين" للتصديق على العمليات المهيأة لنظام أوموجا).

الهياكل الأساسية

دعماً لبرنامج تخطيط الموارد في المؤسسة سيحتاج مجال العمل إلى ما يلي:

- اختبار/ضمان موصولية النظام
- تحديث ورفع مستوى الحواسيب الشخصية/الحواسيب الحجرية لتشغيل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة
- إتاحة الاطلاع على البيانات القديمة لأغراض الإحالة المرجعية/الإبلاغ لفترة زمنية مناسبة دعماً لمتطلبات العمل
- حفظ البيانات التاريخية/القديمة وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها حسب الأصول لدى وقف العمل بالنظام القديم

التنفيذ والتدريب

النصير

سيلزم تسمية واعتماد قائد مؤسسي لمبادرة إصلاح نظام أوموجا لكل مهمة/بعثة/مؤسسة لتقديم الدعم في إعداد البيانات والتدريب، وحل المشاكل وتيسير التنفيذ.

الموجه

سيتمولى الموجه، المتاح على الصعيد المحلي، والذي يعمل لبعض الوقت، المسؤولية عن تقديم الدعم للمدرب في إطار دورات التدريب التي تقدم في الفصول (بالنسبة لمراكز العمل المحلية)، وتقديم المساعدة في حلحلة/معالجة استفسارات المشاركين المحليين، وتوفير الدعم للمستخدمين النهائيين في فترة ما بعد التنفيذ.

منسق التدريب

سيتمولى خبير تنسيق لبعض الوقت على الصعيد المحلي مسؤولية تنفيذ مهام الإعداد للنشر بالتعاون مع فريق تعلم نظام أوموجا المركزي. وتشمل مسؤوليات منسقي التدريب جمع بيانات المشاركين في التدريب على الصعيد المحلي لأغراض تحديد الأدوار، واستعراض المرافق/الهياكل الأساسية للتدريب على الصعيد المحلي، وإعداد خطط الطوارئ حيث تحدث معوقات، والتخصيص لسفر المشاركين والإعداد النهائي لفصول التدريب.

توفير مرافق التدريب

سيطلب تنفيذ مرحلة التأسيس لنظام أوموجا تحديد المرافق الكافية لتدريب المستخدمين النهائيين.

مدير التخطيط

سيتولى مدير التخطيط المسؤولية عن العمل مع فريق أوموجا لضمان الجاهزية العامة للمؤسسة/البعثة لجميع مراحل التنفيذ.

المدير/الفريق المعني بالانتقال إلى النظام الجديد

سيتولى المدير/الفريق المعني بالانتقال إلى النظام الجديد المسؤولية عن التخطيط وعن إعداد المؤسسة/البعثة، بالتنسيق مع فريق الجاهزية لنظام أوموجا، لانتقال وحدة العمل من التطبيق القديم إلى نظام أوموجا.

المرفق السادس

موجز الفروق بين المقترحات الحالية والمقترحات السابقة

المبادرة	المقترحات السابقة	التغيرات والآثار
ألف - تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة	• ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/491)	• تم دمج مقترحين سابقين
• تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/491)	• لم يطرأ تغيير في النهج أو في طلب التمويل من أجل ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
• تم تقليص الطلب الخاص بالوظائف الجديدة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من ٢٣ إلى ١٤ وظيفة	• تأخير الطلبات الخاصة بالوظائف الإضافية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تتوافر نتائج مشروع ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
باء - تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• تقرير عن إدارة محتوى المؤسسة (A/64/477)	• جرى تضيق نطاق المبادرات
• اقتراح التنفيذ على مراحل		
الاستفادة من أنشطة إدارة المعارف في حدود الموارد المتاحة		
جيم - دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• عولة مكاتب الخدمات (A/65/491)	• تم دمج مقترحين سابقين
• إدارة العلاقة مع العملاء (A/64/477)		
• الاستفادة من الاستثمارات الحالية في نظامي إدارة الطلبات iNeed وإدارة الهوية في المؤسسة EIDMS، واستخدام المرافق القائمة		
• التكاليف المنقحة أقل بكثير من التقديرات الأصلية		
دال - إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• ترشيد مراكز البيانات (A/64/491)	• تم دمج مقترحين سابقين
• الخطة الموحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (A/64/477)		
• تم تقليص استثمارات رأس المال من خلال اللجوء إلى الإيجار بدلا من الشراء		
• تمت الاستفادة من الاستثمارات الحالية لإدارة الدعم الميداني في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات		
• اعتماد قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في بلنسية باعتبارهما مركزين للبيانات في المؤسسة		
• التكاليف المنقحة أقل بكثير من التقديرات الأصلية		

المرفق السابع

مقارنة المقترحات الحالية والمقترحات السابقة من حيث التكاليف

المقترح الحالي	المقترحات السابقة	عوامل تخفيض التكاليف
ألف - تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة A/65/491	• تقليص الطلب الخاص بالوظائف الجديدة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من ٢٣ إلى ١٤ وظيفة مشروع الاستعراض الهيكلي رقم ٣، ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروع الاستعراض الهيكلي رقم ٤، تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
المجموع: ٨,٤ ملايين دولار	المجموع: ٩,٧ ملايين دولار	
باء - تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات A/62/510/Rev.1	• جري التنفيذ على مراحل بدءاً بتجارب لإظهار النجاح ومن ثم تكرارها على نطاق الأمانة العامة • الاستفادة من أنشطة إدارة المعارف في حدود الموارد المتاحة تقرير عن إدارة المحتوى في المؤسسة	
المجموع: ١١,٥ مليون دولار	المجموع: ١٤,٥ مليون دولار	
جيم - دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات A/65/491	• الاستفادة من الاستثمارات الحالية في نظامي إدارة الطلبات وإدارة الهوية في المؤسسة واستخدام المرافق القائمة مشروع الاستعراض الهيكلي رقم ١، عولمة مكاتب الخدمات A/62/510/Rev.1	• جري التنفيذ على مراحل • الاستفادة من أنشطة إدارة العلاقة مع العملاء في حدود الموارد المتاحة
المجموع: ١٣,١ مليون دولار	المجموع: ٢٤ مليون دولار	
دال - إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات A/65/491	• تم تقليص استثمارات رأس المال من خلال اللجوء إلى الإيجار بدلا من الشراء مشروع الاستعراض الهيكلي رقم ٢، ترشيد مراكز البيانات A/64/477	• الاستفادة من الاستثمارات الحالية لإدارة الدعم الميداني في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات • تمت مواءمة المبادرة مع الجهود الجارية لنظام إدارة المرونة في المنظمة والوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال • استخدام أدوات مفتوحة المصدر لرصد وإدارة الخوادم والتخزين
المجموع: ٩,٨ ملايين دولار	المجموع: ١٥,٨ مليون دولار	
المقترحات الحالية	المقترحات السابقة	• انخفاض بنسبة ٣٣ في المائة قياسا إلى المقترحات السابقة
٤٢,٨ مليون دولار	٦٤ مليون دولار	

المرفق الثامن

التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٩

المبادرة	التقدم المحرز
تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- تم إجراء استعراض هيكلي لترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تم تحديد مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادئ المتعلقة بالمصادر - تم إنجاز الاستعراض التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تم إنشاء إطار جديدة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تم إنشاء وظيفة خدمات العملاء - تم وضع عدة سياسات ومعايير تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تم استعراض مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة
تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- تم إصدار السياسات والمعايير من قبل الفريق العامل المعني بإدارة المعارف - تم اقتناء وتجهيز برنامج إدارة المحتوى في المؤسسة - تم نشر أدوات التعاون على أساس انتقائي - تم تجريب إدارة الوثائق والسجلات وبوابة المعلومات - تم تحسين البحث في نظام الوثائق الرسمية، إلى جانب البحث في سجلات أخرى للوثائق
دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- تم إجراء استعراض هيكلي لاقتراح عوامة مكاتب الخدمات - زيادة تطوير القدرة الوظيفية لنظامي إدارة الطلبات وإدارة الهوية في المؤسسة - إحراز تقدم في إعداد فهرس عالمي للخدمات - نشر نظام iNeed في مقر الأمم المتحدة (مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)
إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- تم إجراء استعراض هيكلي لاقتراح ترشيد مراكز البيانات - تمت مواصلة ودعم القدرة الوظيفية للمشاريع الحالية في مجال استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال - تم الحصول على الموافقة على أن تكون بلنسية (قاعدة الأمم المتحدة للدعم في بلنسية) الموقع المرأة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي - تمت الموافقة على مفهوم مركز البيانات في المؤسسة - تم إنشاء مراكز بيانات أولية وثانوية في مقر الأمم المتحدة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ وتم تحديث مركز بيانات الأمم المتحدة في جنيف